الأحاديث التي نص النقاد على عدم وجودها في أصول الرواة، وأثر ذلك على الراوي والمروي

د. خالد بن محمد الثبيتي

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية،

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

thbiti@gmail.com

المستخلص:

يدرس هذا البحثُ قضيةً مهمةً تتعلّق بأثر غياب بعض الأحاديث المنسوبة للرواة في المصنفات الحديثية الخاصة بهم، حيث تسلِّط الدراسة الضوء على إشكالية عدم وجود بعض المرويات في كتب الرواة، وتحاول الإجابة على سؤال محوري وهو: ما أثر غياب الحديث في المصنفات على قبول الرواية وثقة الناقد في الراوي؟

الكلمات المفتاحية: أصول الرواة، العلل، أثر الإعلال، النقد، كتب الرواة.

Hadiths That Critics Explicitly Declared Absent from the Original Sources of Narrators:

Their Impact on the Narrator and the Narration

Dr. Khalid bin Muhammad Al-Thubaiti
Associate Professor, College of Hadith and Islamic Studies
Islamic University of Madinah
thbiti@gmail.com

EXTRACT:

This research addresses a critical issue concerning the impact of the absence of certain hadiths attributed to narrators in their own hadith compilations. The study sheds light on the problem of missing narrations in the works of narrators and seeks to answer a central question: What is the impact of a hadith's absence from a narrator's compilations on the acceptance of the narration and the critic's confidence in the narrator?

Keywords: Principles of Narrators, Hidden Defects (in Hadith), Imfpact of Declaring a Hadith Defective, Criticism, Books of Narrators.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين، وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

تُعدُّ علوم الحديث أدق العلوم التي تخدم السنة النبوية؛ حيثُ تقوم على أُسُسٍ نقدية تهدف إلى التثبت من صحة الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ .

ولعل من أهم أركان هذا العلم: منهج الإعلال، الذي يعتمد على كشف العلل الخفية التي قد تكتنف الروايات وتؤثر في قبولها، وقد تنوعت الأساليب التي اتبعها النقاد في إعلال الحديث، ومن أبرزها الطعن في صحة الأحاديث بسبب عدم وجودها في أصول الرواة وكتبهم التي دَوَّنوا فيها مروياتهم.

وتثير مسألة "غياب الحديث عن أصول الراوي" تساؤلات لدى نقاد الحديث: هل يمكن أن يكون الراوي قد حدَّث بما لم يُثبته في أصوله المكتوبة؟ وهل يعدُّ عدم وجود الحديث في مصنفات الراوي دليلًا قطعيًا على ضعف الرواية أو بطلانها؟

ويتناول هذا البحث بالدراسة أحد أهم الجوانب في منهج النقد الحديثي، محاولًا تحليل آثار غياب الحديث في كتب الرواة على مدى قبول الحديث ورده، كما يسعى إلى استجلاء موقف كبار النقاد، مثل الإمام أحمد وأبي حاتم الرازي والبخاري وغيرهم من المحدثين، الذين استخدموا هذا الأسلوب في الإعلال.

ويسعى البحث من خلال هذا التحليل إلى تقديم فهم أعمق لأثر غياب الحديث من مصنفات الراوي، واستكشاف الكيفية التي تعامل بها النقاد مع هذه الإشكالية ضمن منهجهم النقدي.

مشكلة الدراسة:

يناقش البحث مشكلة تتعلّق بمسألة نقدية مهمة في علم الحديث، وهي غياب بعض الأحاديث المنسوبة للرواة عن كتبهم الأصلية، وما يترتب على هذا الغياب من أثر في تقويم أولئك الرواة وتلك الروايات.

ويُثير هذا الغياب تساؤلات نقدية حول مدى تأثيره على موثوقية الراوي وصحة الرواية، ومدى قبول النقاد لها لهذه الأحاديث، باعتبار أن عدم وجودها في مصنفات الراوي وكُتُبِه التي دَوَّن فيها أحاديثَه؛ قد يُفضي إلى التشكيك في نِسْبَتِها إليه، أو نحو ذلك مِن العلل المحتملة في هذا الجانب.

أهداف البحث:

١- تحليل منهج المحدثين في التعامل مع الأحاديث التي لا توجد في مصنفات الرواة، وبيان أثر ذلك في تقويم تلك الروايات.

٢- تلمُّس الأسباب المحتملة لغياب بعض الأحاديث من كتب الرواة، وأثر ذلك على تقويم الراوي.

أهمية الموضوع وسبب الاختيار:

تبرز أهمية الموضوع في تأثيره المباشر على مصداقية الروايات، لأن عدم وجود بعض الأحاديث في كتب الرواة من المسائل النقدية المُشْكِلَة التي تثير الشكوك حول صحة هذه الأحاديث.

تساهم دراسة هذه الإشكالية في تعزيز المناهج النقدية لعلوم الحديث، لأنها تقوم على توضيح كيفية تعامل المحدثين والنقاد مع الروايات التي لا توجد في مصادرها الأصلية.

يرجع سبب اختيار الموضوع لأهميته في سد فجوة بحثية تتعلّق بمسألة الأحاديث التي لا ترد في كتب الرواة، وتحليل أثر هذا الغياب في تقويم الرواية والراوي.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة نماذج منتقاة من الكتب المختصَّة بعلل الحديث، ورجاله، قد غابتْ فيها بعضُ الأحاديث عن مصنفات الرواة، وقد تم اختيارها بناءً على وضوح السياق النقدي فيها، وتنوّع مواقف النقاد حيالها، بما يعكس طرائقهم في التعامل مع هذه الظاهرة، دون ادعاء الاستقصاء أو الحصر.

الدراسات السابقة:

وقفتُ على بحثٍ منشـــورٍ في جامعة الأزهر، بعنوان: عدم وجود الحديث في كتاب الراوي، وأثره في إعلال الحديث، دراسة نظرية وتطبيقية عند الإمام أحمد، إعداد: د. عيد حسن حسن[(١)].

يُلاحظ على البحث الآتي:

الاقتصار على ناقد واحد، وهو الإمام أحمد، مما يجعله غير شامل.

وقد جمعَ (١٠) مسائل عن الإمام أحمد؛ لكنه لم يوظف هذه المسائل التوظيف الصحيح في دراسة المسألة؛ حيثُ تركز جهده على تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها، والشواهد والمتابعات ودراستها، مع اختصار كبير في تناول مشـــكلة البحث، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال مقارنة المســـائل التي تقاطعت مع بحثي هذا، مثل المسألة الأولى التي درس فيها حديث عبد الرزاق الآتي «النار جبار»، فاستغرق تخريجه ودراسة متابعاته عنده نحو ١٥ صفحة (ص ٥٠١ – ٥١٥) ثم اقتصر على دراسة المشكلة بعد ذلك في نحو ١,٥ صفحة ونصف (ص ٥١٥ – ٥١٧) اقتصر فيها على سرد كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة، دون تفصيل في مقصد الإمام، وتحديد

(١) حولية كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، بالقاهرة، المجلد ٢٨، العدد ٢٨ الجزء١، ٢٠١٥م، ص ٤٩٣– ٦٥٠.

المشكلة، والجواب على الإشكالات، وفاته أنْ يذكر قول معمر: "أراه وهمًا" ويجيب عليه، كما فاتته الإشارة لمعاني قول أحمدَ: "لا أصل له"، وغير ذلك مما سيأتي في بحثنا أثناء دراسة هذه المسألة.

وهذا أحد جوانب القصور في البحث المذكور.

من أجل ذلك أردت تناول هذه المسألة من عدة جوانب:

- تأثير غياب الحديث على إعلال الروايات.
- تأثير هذا الغياب على تقييم الراوي صاحب الكتاب.
- التفصيل في مدى قبول أو رد الإعلال بناء على القرائن.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من كتب "علل الحديث" و"كتب الرجال".

ثم قمت بتحليل المادة العلمية، ومقارنتها بمناهج الأئمة النقاد؛ لمعالجة الإشكاليات المتصلة بغياب الحديث عن كتب الراوي.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، ذكرتُ فيها مشكلة الدراسة، وأهداف البحث، وأهمية الموضوع وسبب الاختيار، وحدود البحث، والدراسات السابقة والمنهج الدراسي.

وتمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم كتب الرواة وأهميتها عند النقاد.

المطلب الثاني: عناية النقاد بالرجوع إلى كتب الرواة عند إنكار الرواية أو مخالفة الراوي.

يلي ذلك مبحثان:

المبحث الأول: أَثَرُ عدم وجود الحديث في أصول الراوي على الراوي والمروي. وفيه مطلبان:

الأول: أثر عدم وجود الحديث في أصول الراوي على الراوي.

الثاني: أثر عدم وجود الحديث في أصول الراوي على المروي.

المبحث الثاني: أَثَرُ القرائن في قبول ما ليس في كتب الرواة. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: قرينة ضعف وَرَّاق الراوي أو كاتبه.

الثاني: قرينة ترك الرواة كتابة شيء من الحديث اختصارًا.

الثالث: قرينة احتمال عدم الاطلاع على سائر كتب الراوي.

وختمتُ البحث بخاتمةٍ فيها نتائج البحث، والتوصيات، يليها فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

منهج العمل:

- جمعت النماذج التي وقفت عليها من كتب علل الحديث، واكتفيت بانتقاء بعضـــها؛ للتمثيل والدلالة على غيرها.
- اكتفيت بتخريج الأحاديث من الكتب الستة، لمعرفة مخرجها، دون التوسع في ذِكْر مصادر التخريج؛ إلَّا إذا عرضتْ ضرورة لذلك فربما زدتُ المصدر بعد المصدر.
- عرضتُ الحديث متبوعًا ببيان علته المتعلّقة بغيابه عن كتب الراوي، ثم رجّحت بين أقوال النقاد في ضوء المعايير النقدية.

تمهيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم كتب الرواة وأهميتها عند النقاد

المقصود بكتب الرواة وأصولهم -المعنية في هذا البحث-: تلك الكتب التي يُدَوِّن فيها الراوي مروياته التي تحمَّلها عن شيخه، سواء كان ذلك عن طريق السماع المباشر أو من خلال الإجازة، ويشمل ذلك كتابة المرويات بخط يده، أو بخط شخص آخر، والتأكد من دقة المرويات بمقابلة النسخ المعتمدة والصحف(٢)، وتوثيق سماع الراوي أو إجازته من الشيخ كتابةً.

وقد يوثق ذلك بختم الشيخ(٣) أو بالشهود العدول لإثبات صحة النقل، مما يجعل هذه الطريقة وسيلة موثوقة لحفظ الأحاديث وضمان دقة تناقلها عبر الأجيال.

وكانت كتب الرواة بمثابة الأصول التي يعتمد عليها المحدثون في التأكد من صحة الروايات ونسبتها بدقة إلى أصحابها، فالراوي الذي يعتني بكتابة الأحاديث وتوثيقها بخط يده أو بخط موثوقين، ويقوم بمقابلة هذه الكتب على أصول شيوخه، يحظى بمكانة عالية في التوثيق، كمالك بن أنس.

قال أبو زرعة، وأبو حاتم: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظ(٤).

لذلك كانت كتب الرواة محورًا هامًا في الحكم على الراوي سواء من حيث قوة حفظه أو دقة تدوينه، وهو ما ساعد في تصنيف الرواة إلى مراتب مختلفة وفقًا لضبطهم لأصولهم وكتبهم.

وقد قام المحدثون بتقسيم كتب الرواة إلى أقسام:

---

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (١ / ٢٧٥).

(٣) قال عبد الله: كتب إلي قتيبة بن سعيد، كتبت إليك بخطي وختمت الكتاب بخاتمي. مسند الإمام أحمد (٥٧٥).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١ / ٤٨٩).

فوصفوا بعضها بالصحة مطلقًا. كما قال عفان: «كان أبو عَوَانَة [٥] صحيحَ الكتاب كثير العَجْم والنَّقْط»[٦].

ووصفوا بعضها بالصحة؛ لكن زاد فيها بعضُهم ما ليس منها. كما قال أبو عبد الله الحاكم في شيخه إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم أبي إسحاقَ النيسابوريِّ العَدْل: «أدركتُه وقد شاخَ، وكانت أصوله صحاحًا، وسماعاته صحيحة، فوقع إليه بعضُ الوراقين فزاد فيها أشياءَ قد بَرَّأَ اللهُ أبا إسحاق منها»[٧].

فلم يمنعهم الوصف بصحة أصول الراوي؛ من بيان ما حصل على كتابه من زيادات أَثَّرَتْ على كتابه، وفَرَّقوا بين الأثر الحاصل على الكتاب والأثر الحاصل على الراوي، ولهذا قال الحاكم في كلامه السابق: «قد بَرَّأَ اللهُ أبا إسحاق منها».

وكذلك الحال في أبي عوانة الذي وَصَفَه عفان فيما سبق بأَنَّه كان صحيح الكتاب؛ لكن لَمَّا ضاع كتاب أبي عوانة عن قتادةَ؛ قال علي ابن المديني: كان أبو عَوانة في قَتادة ضعيفًا؛ لأنَّه كان قد ذهب كتابه[٨].

فتسبَّبَ ضياع الكتاب هنا على ضعف أبي عوانة في قتادة.

إلى غير ذلك من الأوصاف والتقسيمات الخاصة بكتب الرواة، أو أحوال الرواة في وجود كتبهم وحال ضياعها.

(٥) قال ابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار (١٢٦٤): «أبو عوانة اسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء الليثي، كان مولده سنة ثنتين وتسعين، ومات سنة ست وسبعين ومائة، وكان من أهل الفضل والنُّسُك، ممن عُنِيَ بالعلم صغيرًا وانتفع به كبيرًا، وكان ربما يَهِم إذا حدَّث من حِفْظِه».

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٤٠).

(٧) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٧٨)، ميزان الاعتدال (١٤٧)، لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٣١٧).

(٨) تاريخ بغداد، الخطيب (١٥ / ٦٣٨).

المطلب الثاني: عناية النقاد بالرجوع إلى كتب الرواة عند إنكار الرواية أو مخالفة الراوي

تبرز أهمية كتب الرواة عند المحدثين في كونها وسيلة أساسية للتثبت والتأكد من دقة الروايات، وقد اعتمد العلماء على الكتاب عند مخالفة المحفوظ، واعتبروا التحديث منه دليلًا على الإتقان والثقة.

ويتضح ذلك مما يأتي:

أولًا: إبراز الراوي كتابه للتدليل على صحته:

وقد أشار أبو زرعة الرازي إلى أن الراوي الذي يعتمد في روايته على كتابه يكون أضبط وأوثق من الذي يروي من حفظه، وقد رجّح لهذا السبب رواية إبراهيم بن موسى التميمي على رواية أبي بكر بن أبي شيبة، فقال :إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثًا منه، لا يحدّث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثًا من حفظه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان بن صالح(٩).

ومثاله أيضاً:

- ما رواه الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل، أن حجاج بن محمد الترمذي حدَّث بحديث عن ابن جريج حول جنازة إبراهيم ابن النبي ﷺ، فأنكر عليه يحي بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، فأخرج حجاج كتابه الأصل وقال: «هذا ما حدثني به محمد بن علي».

وقد علَّق الخطيب بأن إخراج حجاج لكتابه الأصلي كان حجة قاطعة، وأسقط الاعتراض عليه، وأكد على قاعدة مهمة، وهي: «أنَّ من روى مِنْ حفظه وواجه إنكارًا، يجب عليه الرجوع إلى كتابه، أو الامتناع عن الرواية إنْ لم يكن الأصل متاحًا»(١٠).

ثانيًا: تشكيك الناقد بصحة الحديث عند عدم وجوده في أصل الراوي:

قال أزهر: حدثنا ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني»، قال: فحدثتُ به يحي بن سعيد، فقال: ليس في حديث ابن عون، عن عبد الله.

٩(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٧)؛ أبو زرعة وجهوده (٣/ ٨٤٢).

(١٠) الجامع، للخطيب (٢/ ٣٨ رقم ١١١٤).

فقلت له: بلى، فيه.

قال: لا، قلتَ: إن أزهَر حدثنا عن ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله. قال: رأيت أزهَر جاء بكتابه، فلم أجد فيه "عن عبد الله." قال عمرو بن علي[١١]: فاختلفتُ إلى أزهَر قريبًا من شهر لينظر في كتابه، فنظر فيه ثم خرج، فقال: لم أجده إلا عن عبيدة عن النبي ﷺ[١٢].

أنكر يحيى بن معين روايات محمد بن الحجاج المصفِّر[١٣]، عن شعبة بعد أن قارنها بكتاب الراوي، فوجد فيها أحاديث منكرة لا توجد في أصله الخطي، فضعّفه لذلك، وقد قال ابن معين فيه: كان يُحَدِّثُ عن شُعْبَة بأحاديث منكرة، أنا رأيتُ كتابه، وكتبتُ عنه، ما كانت في كتابه، وليس هو بشيء[١٤].

- اعتراض عبد الرحمن بن مهدي على حديث رواه أبو عوانة، عن الأعمش، وتبيّنه بعد مراجعة كتاب أبي عوانة أن الحديث غير موجود، فاعترف أبو عوانة بخطئه[١٥].

ثالثًا: تعمد بعض النقاد – عند الشك –: مطالعة كتاب الراوي عنوة:

- واقعة ليحيى بن معين: وذلك في زيارته نصر بن باب مع ابن الحجاج بن أرطاة، فقد ذكر ابن معين أنَّ نصرًا خرج إليهما وبدأ يقرأ من كتابٍ بينما كان قد طوى أعلى الصفحة، مما أثار شكوكه، فطلب ابن معين منه أن يُريه الكتاب، فرفض نصر طلبه، فوثب ابن معين عليه فأخذ الكتاب، ووجد أنَّ نصرًا كان يُحدِث عن عوف، ولكن بداية الكتاب تُبيّن أن الرواية كانت عن نوح بن أبي مريم أبي عِصمة الخراساني،

(١١) وهو الحافظ المعروف بالفلاس. تهذيب الكمال، للمزي (٢٢/ ١٦٢).
(١٢) الجامع، للخطيب (٢/ ٣٩).
(١٣) لسان الميزان، لابن حجر (٦٦٢٤).
(١٤) معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز (٩٠).
(١٥) الجامع، للخطيب (٢/ ٣٨ رقم ١١١٦).

عن عوف، وعندها أدرك ابن معين أن نصـــرًا كان يخفي مصـــدر الرواية الحقيقي، فوصَـــفه بالكذب والخبث، وتركه وغادر المكان(١٦).

وتظهر هذه الأمثلة منهج المحدثين في نقد وتصـــحيح الروايات، فقد اعتمدوا على مقارنة الروايات الشـــفهية بالأصـــول المكتوبة لضـــمان صـــحتها، فإذا اختلفت روايات الرواة مع ما هو مثبت في كتبهم، عُدُّوا غير موثوقين، وحُكم عليهم بالضـــعف أو الترك، وهذا يُظهر أهمية الأصـــول المكتوبة في توثيق الروايات وضـــبطها، ويبرز حرص المحدثين على الدقة والتحري قبل اعتماد أي رواية أو نشرها.

(١٦) معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز (٥١).

المبحث الأول

أَثَرُ عدم وجود الحديث في أصول الراوي على الراوي والمروي

عدَّ علماء الحديث غياب الحديث عن كتاب الراوي من العوامل المؤثرة في حال الراوي ومَرْوِيِّه، لما للكتاب من أهمية في ضبط الروايات وتوثيقها، إذ يُعَدُّ مرجعًا معتمدًا يُرجع إليه عند الشك أو الاختلاف.

وقد رأوا أن موافقة الرواية المنطوقة لما هو مثبت في أصل الراوي دليلٌ على دقته وموثوقيته، إذ تواطأ حِفْظُه وكتابُه على وجهٍ واحد، مما يدل على إتقانه لمروياته.

أما إذا خالف ما رواه ما هو مثبت في كتابه، فإنّ ذلك يُثير الريبة، ويبعث على التساؤل عن مصدر تلك الرواية وكيفية وصولها إليه، لاحتمال وجود عِلَّة خَفِيَّة تُضْعِف الثقة بها، أو قادحٍ في ضبطِ الراوي.

وفي المطلبين الآتيين سيُستعرض أثر هذه المسألة في الحكم على الراوي من حيث عدالته وضبطه، وعلى المروي من حيث قبوله أو رده، من خلال نماذج وشواهد تطبيقية توضّح كيفية تعامل المحدثين مع هذه الإشكالية في سياقهم النقدي.

المطلب الأول: أَثَر عدم وجود الحديث في أصول الراوي على الراوي

ناقش العلماء روايات عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد التي لم تُثبَت في كتاب عبد الرزاق، وأثار هذا النقد تساؤلات جوهرية حول مدى موثوقية تلك الروايات، فقد أُعتُبِر عدم ثبوت هذه الأحاديث في أصول عبد الرزاق علامة على احتمال وقوع خلل في حفظه أو تلقِّيه، خاصةً لكونه قد فقد بصره في أواخر حياته، وهو ما زاد من احتمالية أنْ يقرأ عليه القارئ شيئًا ليس من حديثه، واحتمالية أنْ يمرَّ هذا الشيء عليه، فيكون قد قَبِلَ التلقين في هذا الشيء، أو فاتَ عليه، وهذا الوضع أضعف الثقة في بعض رواياته الشفهية التي لم تتوافق مع ما دوَّنه في كتبه.

ومثاله:

١/ ما أخرجه النسائيُّ(١٧) عن أحمد بن سعيد، وابن ماجه(١٨) وأبو عوانة(١٩) عن أحمد بن الأزهر، وأبو عوانة(٢٠) من طريق محمد بن إسحاق بن شَبُّوَيه المكيُّ، وأبو عوانة(٢١) عن الحسن بن أبي الربيع الجُرْجَانِيُّ، والدارقطني(٢٢) من طريق زهير بن محمد وأحمد بن منصور، وابن المنذر(٢٣) عن الطهراني والنجار، جميعًا قالوا: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق، قَالَ: أَخبرنا معمر، عن هَمَّامٍ، عن أَبِي هريرة، أَنَّ رَسُول الله ﷺ قَالَ: «النَّارُ جُبَارٌ وَالْبِئْرُ جُبَارٌ».

(١٧) السنن الكبرى، للنسائي، (٥٧٥٧).
(١٨) سنن ابن ماجه، (٢٦٧٦).
(١٩) مسند أبي عوانة (٦٣٦٦).
(٢٠) المصدر السابق.
(٢١) المصدر السابق.
(٢٢) سنن الدارقطني (٣٣٠٧).
(٢٣) الأوسط، لابن المنذر (٩٣٨٦).

وقد تُوبع عبد الرزاق على روايته عن مَعْمَر: أخرجه أبو داود[٢٤] وأبو عوانة[٢٥]، من رواية جعفر بن مسافر، قال: ثنا زيد بن المبارك، قال: ثنا عبد الملك الصَّنْعَانِيُّ، عن مَعْمَرٍ، بإسناده.

أ- عِلَّةُ الحديث:

حكم الإمام أحمد بن حنبل على حديث عبد الرزاق «النار جبار» فقال: «ليس بشيءٍ، لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح»[٢٦]، **فأشار إلى أنَّ الحديث لم يكن موجودًا في كتب عبد الرزاق، وأَوْضَح** الإمام أحمد أن أهل اليمن يكتبون (النار)كـ(النير) ، وهو ما أدى إلى تصحيف الكلمة.

ففي رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني [٢٧] قال: سمعتُ أحمد ابن حنبل يقول: «أهل اليمن يكتبون النار: النير , ويكتبون البير يعني مثل ذلك , وإنما لُقِّنَ عبد الرزاق (النار جبار)» [٢٨].

فأضاف الإمام أحمد أن التصحيف حدث بسبب الإمالة في النطق بين (البئر) و(النار)، وأن الصحيح هو (البئر جبار) ، ولكن الكلمة صُحّفت على عبد الرزاق بعد أن عَمِي.

وحكى ابنُ المنذر[٢٩] هذا الرأي في الحديث عن «غير واحدٍ من أئمة أهل الحديث» سألهم فقالوا له: «أخطأ فيه عبد الرزاق، إنما هو البئر»، قال: «وأنكر هذا آخر وقال: هذا تصحيفٌ من الكاتب، وذلك أن أهل اليمن تكتب (النار): (النير) بغير ألف، فصحَّفَ مَن صحف ذلك في كلامه فقرأه (النار) تصحيفًا، فنُقِلَت لما قرأها القارئ مُصَحَّفًا إلى هجاء (النار) إذ لم يكن منقوطا» اهـ.

ونقلَ ابنُ عبد البر هذا التأويل عن الإمام يحي بن معين، ونقلَ قولَ ابن معينٍ: «أصله البئر، ولكن معمر صحفه»، أي نَسَبَ ابنُ معين التصحيفَ لمعمرٍ؛ ثم تعقَّبَه ابنُ عبد البر قائلًا: «في قول ابن معين هذا نظر، ولا

(٢٤) سنن أبي داود (٤٥٩٤).
(٢٥) مسند أبي عوانة (٦٣٦٧).
(٢٦) سنن الدارقطني (٣٣٠٨، ٣٣٠٩)، السنن الصغير، للبيهقي (٢٧٤٩)، السنن الكبير، للبيهقي (١٧٧٥٦).
(٢٧) قال الدارقطني في «العلل»: «إسحاق هذا له عن أحمد مسائل، وكان ألزم لأحمد من أبيه».
(٢٨) علل الدارقطني (٢١٩٧)، سنن الدارقطني (٣٣٠٩).
(٢٩) الأوسط، لابن المنذر (١٣/ ١٣٢) (٩٣٨٦).

يسلَّم له حتى يتضح»، وقال: «لم يأت ابن معين على قوله هذا بدليل، وليس هكذا ترد أحاديث الثقات» (٣٠)، فتعقّبه ابن حجر قائلا: «ولا يُعْتَرَ على الحفاظ الثقات بالاحتمالات، ويؤيد ما قال ابن معين: اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر (البئر)، دون (النار)؛ وقد ذكر مسلمٌ أنَّ علامة المنكر في حديث المحَدِّث أنْ يَعْمِدَ إلى مشهورٍ بكثرةِ الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم. وهذا من ذاك، ويؤيده أيضاً: أنه وقع عند أحمد من حديث جابر، بلفظ (والجُبُّ جُبَّارٌ) بجيم مضمومة وموحدة ثقيلة، وهي: البئر». اهـ.

قلت: ومما يؤيد نفي التصحيف عن معمرٍ؛ أنَّه قد ورد في روايةٍ عن عبد الرزاق عن معمرٍ عن همام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةَ بهذا الحديث بلفظ: «النار جُبار»، ثم قال عبد الرزاق: قال معمرٌ: «لا أراه إلا وهمًا»(٣١).

وفي رواية الأثر أنَّه سَمِعَ الإمام أحمد يُسأل عن هذا الحديث: «النار جبار»؟ فقال أحمد: هذا باطل، ليس من هذا شيء. ثم قال: ومَن يُحَدِّث به عن عبد الرزاق؟ قال الأثرم: حدّثني أحمدُ بن شَبَّوَيْه، فقال الإمام أحمد: «هؤلاء سَمِعوا بعدما عَمِي، كان يُلقَّن فلُقِّنَه، وليس هو في كُتُبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كُتُبه، كان يُلَقَّنَها بعدما عَمِي»(٣٢).

فأوضح الإمام أحمد سبب ما وقع في روايات عبد الرزاق بأخرة، وأنّ سببه قبوله للتلقين بعدما عَمِي، وتحديثه بأشياء أَسْنَدُوها عنه ليستْ في كُتُبه؛ فالعلّة هنا ليستْ في كونه قد عَمِي وإنَّما فيما أَسْنَدُوه عنه مما يُخالف كتبه الصحيحة، وإلى هذا المعنى أشار الذهبي بعدما حكى رواية الأثرم هذه عن أحمدَ، ثم قال الذهبي: «عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوقٌ في نفسه، وحديثُه محتجٌ به في الصِّحاح، ولكن ما هو ممّن إذا تفرّد بشيءٍ عُدّ صحيحًا غريبًا؛ بل إذا تفرّد بشيء عُدّ مُنْكَرًا».

فأشار إلى أنَّه في نفسه صدوقٌ، يعني أنّ المشكلة نتجت بناء على العلة المذكورة في كلام الإمام أحمد، وهي أنهم أسندوا عنه أشياء ليستْ في كتبه.

---

(٣٠) الاستذكار، لابن عبد البر (٢٥/ ٢١٦)؛ وقال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٦): «في قول ابن معينٍ هذا نَظَرٌ، ولا يُسَلَّمُ له حتى يتضحَ».

(٣١) سنن الدارقطني (٣٣٠٧)، السنن الصغرى، للبيهقي (٢٧٤٩)؛ السنن الكبير، للبيهقي (١٧٧٥٥).

(٣٢) «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٧٥).

ب- الترجيح:

تبين مما سبق أن الحديث محل النقد لم يكن في كتب عبد الرزاق، وأَنَّ مَن رواه عنه قد أَسْنَدَه عن عبد الرزاق بعدما عَمِي ولَقَّنُوه فتَلَقَّنَ أشياء ليستْ في كتبه، فرُوِيَتْ مُصَحَّفَةً.

نعم؛ سار ابن حزم على ظاهر الإسناد فاعتبر الحديث صحيحًا(٣٣)، لكنه قولٌ ضعيف مُتَعَقَّبٌ بالعلل السابقة المتعلقة بالحديث.

٢/ ما رواه عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ(٣٤)، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالِمٍ، عن ابن عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَبْيَضَ فَقَالَ: «أَجَدِيدٌ قَمِيصُكَ هَذَا أَمْ غَسِيلٌ؟»، قَالَ: بَلْ غَسِيلٌ، فَقَالَ: «الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمُتْ شَهِيدًا، وَيَرْزُقُكَ اللهُ قُرَّةَ عَيْنٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، قَالَ: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ.

ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه أحمد(٣٥)، والترمذي(٣٦)، والنسائي(٣٧)، وابن ماجه(٣٨)، والبزار(٣٩)، والبيهقي(٤٠).

أ- عِلَّةُ الحديث:

وقد جزم البزار والنسائيُّ بتفرُّد عبد الرزاق بروايته عن معمر. واضطرب فيه فرواه مرةً أخرى فجعلَه عن الثوري مرسلًا، مخالفًا ما رواه الثقات عن الثوري، فيما حكاه الترمذيُّ وغيره.

وجزم البخاريُّ بأَنَّ الوجهين «لا شيء» (٤١).

---

(٣٣) يُنْظَر: المحلى، لابن حزم (١١/ ٢٢١).

(٣٤) وهو في جامعه (٢٠٣٨٢).

(٣٥) مسند أحمد (٥٦٢٠)؛ فضائل الصحابة، لأحمد (٣٢٢ – ٣٢٣).

(٣٦) العلل الكبير، للترمذي (٦٩٤).

(٣٧) السنن الكبرى، للنسائي (١٠٠٧٠).

(٣٨) سنن ابن ماجه (٣٥٥٨).

(٣٩) مسند البزار (٦٠٠٥).

(٤٠) الدعوات الكبير، للبيهقي (٤٨٥).

(٤١) التاريخ الأوسط، للبخاري (٥٦٩).

وقال أبو حاتم: «فأَنْكَرَ الناسُ ذلك، وهو حديثٌ باطلٌ»(٤٢).

وذهبَ النسائيُّ إلى أَنَّه «منكرٌ؛ أَنْكَرَهُ يحيى بن سعيد القطان على عبد الرزاق»(٤٣). وكذلك أنكره أحمد وتَرَدَّد في الجزم بوجوده في كتبه فقال: «كان يُحَدِّث به عبد الرزاق من حِفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل يُنْكِره»(٤٤) ، لكنه جزم في في رواية الأثرم عنه بأَنَّه «لم يكن في الكتب»(٤٥).

ب- الترجيح:

وبناءً على هذه العلل والملاحظات، فإنَّ الرأي الأرجح هو بطلان الحديث وإنكاره كما ذهب إليه القطان وأحمد وأبو حاتم وغيرهم؛ نظرًا لاضطراب عبد الرزاق في روايته، ومخالفته للثقات.

أضف إلى ذلك تفرُّده به، وقد سبق في الذي قبله أَنَّه إذا تفرَّدَ بشيءٍ عُدَّ منكرًا كما قال الذهبيُّ.

وحاول ابن حجر(٤٦) تقوية الحديث بشواهد أخرى، لكنه لم يأخذ في الاعتبار الاضطراب والمخالفات الواضحة في الرواية، وتقوية الحديث بالشواهد إنَّما تكون في الحديث الضعيف الذي يمكن أن ينجبر بالشواهد، وليس المنكر الباطل.

والظاهر أنَّ سبب هذه النكارة والبطلان هو تحديثه بالحديث بعدما فقد بصره، فلُقِّنَ به، ولعلَّه لذلك قد تَرَدَّد أحمدُ في الجزم بوجوده في كتب عبد الرزاق، كأنّه يشير إلى استظهار عدم وجوده وأنّه ممّا تَلَقَّنه في آخر حياته.

(٤٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١٤٧٠).
(٤٣) السنن الكبرى، للنسائي (١٠٠٧٠).
(٤٤) مسائل أحمد رواية أبي داود (٢٠٠٤).
(٤٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٢٠١).
(٤٦) نتائج الأفكار، لابن حجر (١/ ١٣٦).

٣/ الحديث المشهور: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، أخرجه البخاري من حديث نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ(٤٧)، ومن حديث عُرْوَةَ بنِ الجعد البارِقِيِّ(٤٨)، ومن حديث أنس بن مالك(٤٩)، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة(٥٠)، ومن حديث جرير بن عبد الله(٥١).

كما أخرجه البخاري(٥٢) من حديث أنس بن مالكٍ بلفظ: «البَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الخَيْلِ».

واختلف فيه على عبد الرزاق من أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد(٥٣): حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن ثور بن يزيد، عن نَصْرٍ، عن رجلٍ، عن عُتبة بن عَبْدٍ السُّلَمِيِّ، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن نَتْفِ أذناب الخيل وأعرافها ونواصيها»، وقال: «أذنابها مذابها، وأعرافها إدفاؤها، ونواصيها معقود بها الخير إلى يوم القيامة».

وأخرجه الطبراني(٥٤) من طريق يحيى بن معين ثنا عبد الرزاق بن همام، عن سفيان، عن ثور بن يزيد، عن رجُلٍ يُقال له نصر، عن عُتبة بن عَبْدٍ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه.

فجعله في هذه الرواية: عن رجل يقال له نصر عن عتبة، بينما جعلَه في الرواية السابقة: عن نصر عن رجلٍ عن عتبة، فهو في هذه الرواية بواسطة رجلٍ بين نصر وعُتْبَة، وفي السابقة بدون واسطةٍ بينهما.

(٤٧) أخرجه البخاري (٢٨٤٩)؛ ومسلم (١٨٧١).
(٤٨) أخرجه البخاري (٢٨٥٠) (٢٨٥٢) (٣١١٩) (٣٦٤٣)؛ ومسلم (١٨٧٣).
(٤٩) أخرجه البخاري (٣٦٤٥).
(٥٠) أخرجه مسلم (٩٨٧).
(٥١) المصدر نفسه (١٨٧٢).
(٥٢) أخرجه البخاري (٢٨٥١).
(٥٣) مسند أحمد (١٧٦٣٨).
(٥٤) المعجم الكبير، للطبراني (١٧/ ١٣٠).

الوجه الثاني: أخرجه أبو يعلى(٥٥): حدثنا عبد الله بن الرُّومِيّ وأبو عوانة(٥٦)، حدثنا أبو الأزهر، والطبراني(٥٧) من طريق محمد بن أبي السَّرِيّ، قالوا جميعًا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الخَيْلِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» الحديث.

قال الطبرانيُّ: «لَمْ يَرْوِ هذا الحديث عن الزُّهْرِيِّ إِلَّا مَعْمَرٌ، تَفَرَّدَ به عبدُ الرزاق».

ورواه البيهقي من هذا الطريق على وجهٍ آخر، باختلافٍ في إسناده، فأخرجه(٥٨) من طريق أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن سُهَيْل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرةَ.

فجعله في هذه الرواية عن معمر عن سُهَيْل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، بينما جعلَه في الرواية السابقة عن معمر عن الزهري عن أبي سَلَمَة عن أبي هريرة.

الوجه الثالث: أخرجه أبو عوانة(٥٩): حدثنا السُّـــلَمِيُّ قال: ثنا عبد الرزاق، ثنا الثوري، عن يونس بن عُبيد، عمرو بن سعيد، عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جرير، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيّ، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرَسِهِ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ» الحديث.

أ- عِلَّةُ الحديث:

والحديث مُعَلٌّ بعدم وجوده في أصوله المكتوبة، كما قال محمدُ بن يحيى الذُّهلي، ولم يقرأه على أبي زُرْعَةَ الرازيّ مع وجوده في كتابه، ولذلك قال أبو زرعة: «كان في كتابي عنه، فلم يقرأه عَلَيَّ، وقال: لم يكن هذا في أصل عبد الرزاق»(٦٠).

(٥٥) مسند أبي يعلى (٦٠١٤).
(٥٦) مسند أبي عوانة (٧٢٧٦).
(٥٧) المعجم الأوسط، للطبراني (٣٠٨٨).
(٥٨) شعب الإيمان، للبيهقي (٣٩٩٦).
(٥٩) مسند أبي عوانة (٧٢٦٢).
(٦٠) الضعفاء لأبي زُرعة، ضمن: أبو زرعة وجهوده (٢/ ٧٤٨).

ولهذا أَنْكَرَهُ الأئمة على عبدِ الرزاق، منهم: أحمد والذُّهْلِيُّ، وصَوَّبَ الدارقطنيُّ إرساله وقال: «عبد الرزاق يُخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب»(٦١).

ب- الترجيح:

ولا تصح هذه الرواية لعبد الرزاق أيضًا؛ لاضطرابه في هذا الحديث من جهة، وعدم وجوده في كُتُبه من جهة أخرى. وقد أَنْكَرَه عليه الأئمة. والظاهر أَنَّه مِمَّا لُقِّنَه بأخرةٍ بعد فقدانه البصر.

المطلب الثاني: أَثَر عدم وجود الحديث في أصول الراوي على المروي

يُعدُّ الكتاب مرجعًا أساسيًا للراوي -خاصة إذا لم يكن معروفًا بقوة الحفظ- لاعتماد الراوي على حفظه الصدري أو على ما دوّنه في كتابه.

ويعتبر الكتاب الضمانة الأساسية للتحقق من صحة الرواية عندما يفقد الراوي القدرة على الاعتماد على الحفظ الدقيق، كما أشار الدكتور اللاحم إلى ذلك بقوله: «الراوي إذا روى حديثًا ولم يجده في كتابه، يشك في صحته ويتوقف عن روايته»(٦٢)، ويؤكد هذا مدى اعتماد الرواة على الكتب في ضبط مروياتهم.

ويصبح حديثه عرضة للانتقاد والتضعيف حال عدم وجوده في الكتاب الذي يعتمد عليه الراوي وكونه غير متمكن من الحفظ القوي.

وتتضح هذه القاعدة جليَّة في روايات عبد الرزاق عن معمر، التي انتقدها العلماء لكونها غير مدونة في أصوله.

ويؤدي عدم وجود الحديث في كتاب الراوي إلى اضطراب الرواية، ويثير شكوكًا حول صحتها، ما يجعل الحديث عرضة للإعلال والإنكار.

ويُنظر في هذه الحالة إلى الحديث باعتباره فاقدًا للدقة التي يضمنها الكتاب، ويتأثر الحكم عليه بشكل مباشر لغياب هذا المرجع الأساسي.

ومثاله:

(٦١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٢٠٢).

(٦٢) مقارنة الروايات، د. إبراهيم اللاحم (١/ ١٦٤).

١/ ما أخرج الحُمَيْدِيُّ(٦٣)، والطيالسيُّ(٦٤)، وابن أبي عُمَرَ(٦٥)، وأبو عُبَيْد(٦٦)، وابن أبي شيبة(٦٧)، قالوا جميعًا: حدَّثنا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عن عبد الكريم أبي أُمَيَّةَ، عن حَسَّانَ بن بلالٍ الْمُزَنِيّ قال: رُئِيَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ مُتَوضِّئًا يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ فَقَالَ: «وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ؟».

وأخرجه الحميديُّ وابنُ أبي عُمَرَ بعده، فقالوا: ثنا سُفْيَانُ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادةَ، عن حسَّانَ بن بلال، عن عَمَّارٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بِمِثْلِهِ.

أ- عِلَّة الحديث:

رُوي هذا الحديث عن حسَّان بن بلال من طريقين عن ابن عيينة، وأعلَّهما النقاد:

الطريق الأول: رواه ابن عيينة عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادة عن حسَّان.

الطريق الثاني: رواه ابن عيينة عن عبد الكريم بن أمية (ابن أبي المخارق) عن حسَّان.

إعلال الطريق الأول:

ذَكَرَ أبو حاتم الرازي(٦٨) والطبرانيُّ(٦٩) أنّ ابن عيينة قد تفرد برواية هذا الحديث عن ابن أبي عروبة، وأَكَّد أبو حاتمٍ على أنّ الحديث لم يكن موجودًا في مصنفات ابن أبي عروبة مما يُوهِن الرواية.

(٦٣) مسند الحميدي (١٤٦، ١٤٧).

(٦٤) مسند الطيالسي (٦٨٠).

(٦٥) وعنه الترمذي (٢٩)؛ وابن ماجه (٤٢٩).

(٦٦) الطهور، لأبي عبيد (٣١٠).

(٦٧) مصنف ابن أبي شيبة (٩٨، ٣٧٦١٢).

(٧١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٦٠). وينظر: التمييز، المشهور بـ «التلخيص الحبير»، لابن حجر (١/ ٢٢٣).

(٦٩) المعجم الأوسط، للطبراني (٢٣٩٥).

واعترضَ ابنُ دقيق العيد بأنَّ غياب الحديث في كتب ابن أبي عروبة ليس علة قوية بمفرده؛ لكنه احتملَ أنْ يكون السبب في ذلك ما يقع من تدليس سفيان ابن عُيَيْنَة وذلك أنَّه لم يُصرّح بالسماع(٧٠). وتَعَقَّبَه ابنُ حجرٍ ببيان ابنِ المديني عِلَّة بأن قتادة لم يسمعه إلَّا من عبد الكريم(٧١).

وذهبَ ابنُ دقيق العيد إلى أنّ غياب الحديث عن كتاب ابن أبي عروبة ليس علّة قوية بمفرده، والصحيح أنّه علة طارحة لهذا الطريق؛ لأنه خطأ، والمحفوظ عن ابن عيينة طريق ابن أبي المخارق.

ويُستفاد منه أنّ النقد لا يتعلق بغياب الحديث في كتب الراوي فقط، وإنَّما هو قرينة تُثير الريبة في الحديث، وأنَّه قد تجتمع أكثر من علّة في الحديث تؤدي إلى ضعفه.

وقد أُدخل رجلان في هذا الطريق بين ابن عيينة وحسَّان، هما: ابن أبي عروبة وقتادة، وذَكَرَ عليُّ ابنُ المديني أنّ قتادة لم يسمع هذا الحديث إلَّا من عبد الكريم، وهو ما أيَّده أحمد بن حنبل بعبارة "كأنَّ عليًّا قد عرف الحديث"(٧٢).

وأضاف البخاريُّ علة أخرى بقوله: «ولا يصح حديث سعيد»(٧٣).

وتعزز هذه الإشارة وجود خلل منهجي في الرواية، قد ساهمَ فيه غياب الحديث عن مُصَنَّفات راويه، مما فتح المجال لاحتمالية الإعلال بهذه العلل الواردة في كلام الأئمة هنا.

إعلال الطريق الثاني:

أعلَّ ابن عيينة نفسه الرواية بقوله: «لم يسمع عبد الكريم من حسان حديث التخليل»(٧٤).

(٧٢) الإمام، لابن دقيق العيد (١/ ٤٩١).
(٧٣) إتحاف المهرة، لابن حجر (١١/ ٧١٩).
(٦٩) الإمام، لابن دقيق العيد (١/ ٤٩٢).
(٧٠) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٣١).
(٧٤) حكاه الترمذي في جامعه (٢٩) عقب روايته.

وهذا تصريح مهم، ويُعد من أقوى الأدلة في الإعلال الذاتي للرواية، حيث أن الراوي الرئيسي يقر بعدم صحة السماع، ودعم البخاري أيضًا هذا الإعلال بقوله: «لم يسمع عبد الكريم من حسان»(٧٥).

هذا هو الوجه المحفوظ عن سفيان، وضعّفه سفيان بسبب الانقطاع، والحديث لا يُحفظ إلا من هذا الطريق – أي من طريق ابن أبي المخارق–، والطريق الأول غلط.

ب– الترجيح:

ذكر الذهبي(٧٦) أنَّ ابن أبي عروبة، رغم كونه حافظًا ثقة، إلا أن حفظه تغيّر في آخر حياته.

فالروايات التي جاءت عنه بعد هذا التغير محل نظر، خاصة إذا لم تكن مدونة في مصنفاته قبل هذا التغير.

وأما عبد الكريم ابن أبي المخارق: فقد تَرَكَه النقاد، مثل أحمد والنسائي(٧٧)، فلا يمكن الاعتماد على مثله.

فيبرز من ذلك أنّ عدم وجود الحديث في كتاب الراوي يثير الريبة، ويزيد من احتمالية إعلاله.

٢/ ما رواه ابن راهويه[٧٨] قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمدٍ، أخبرني هشام بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسْتَعْذَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنْ بِئْرِ السُّقْيَا».

وأخرجه ابنُ سعدٍ[٧٩]: أخبرنا خالد بن خِدَاشٍ، وابنُ سعدٍ[٨٠] أخبرنا محمد بن عُمَرَ، وأبو داود[٨١] حدثنا سعيد بن منصور وعبد الله بن محمد النُّفَيْلِيُّ وقُتَيْبَة بن سعيد. جميعًا عن عبد العزيز بن محمدٍ، به.

أ– عِلَّة الحديث:

(٧٥) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٣١).
(٧٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ٤١٣).
(٧٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٦٤٦).
(٧٨) مسند إسحاق ابن راهويه (٨٤١، ٩٠٥، ١٧٣٤).
(٧٩) الطبقات الكبير، لابن سعد (١/ ٣٣٨).
(٨٠) المصدر نفسه (١/ ٤٣٦).
(٨١) سنن أبي داود (٣٧٣٧).

لم يُذكر الحديث في كتاب الدراورديّ، وقد قال الإمام أحمد: «ما رواه إلا الدراوردي، ولم يكن في أصل كتابه»[٨٢]، وقال في موضع آخر: «هذا أَرَاهُ رِيحًا»، وأضاف: «ليسَ هذا في كتاب الدَّرَاوَرْدِيّ، كان يُحَدِّثُهُ حِفْظًا»، وأكدَّ: «كتابُه أَصَحُّ من حِفْظِه»[٨٣] ، وعلق البيهقي على ذلك بقوله: «يريد أنَّه حدَّثَ به حِفْظًا»[٨٤].

وقال الإمام أحمد في موضع آخر: «الدراوردي إذا حَدَّثَ من حِفْظه فليس بشيءٍ، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إنْ كان في أصل كتابه وإلَّا فلا شيء، كان يُحَدِّث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه».

وقال: «ويقولون: إنَّ حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يُسْتَعْذَبُ له الماء) ليس له أصل في كتابه»[٨٥].

وروى الدراورديُّ أيضاً حديثًا آخر لم يكن في كتابه، فقد قال ابنُ معين في حديثِ الدَّراوردِيّ عن العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «تقتل عَمَّارًا الفئة الباغية»: «إنَّه لم يكن في كتابه أيضًا».

وأوضح ابن معين أنَّ: «الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه»[٨٦].

ب- الترجيح:

لم يكن عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِيُّ من الحفاظ المتمكنين، فقد ذكر الإمام أحمد أنَّه «إذا حَدَّثَ مِن كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّثَ من كتب الناس وَهِمَ، وكان يقرأ من كُتبهم فيُخطئ، وربما قَلَبَ حديثَ عَبْدِ الله بن عُمَرَ، يرويها عن عُبَيْدِ الله بن عُمَرَ».

(٨٢) المعرفة والتاريخ، ليعقوب (١/ ٤٢٨).
(٨٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (١٩٤٨).
(٨٤) شُعب الإيمان، للبيهقي (٥٦٣١).
(٨٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٨٦ – ٥٨٨).
(٨٦) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٥٨).

وقال أبو زُرْعَة الرازيُّ عنه: «سيء الحِفْظ، فربما حدَّثَ من حِفْظِه الشيءُ فيُخطئ»(٨٧)، وتكلَّم فيه غيرهما من النقاد.

وبالرغم من شهرته وكثرة حديثه، والتوثيق الذي ذكره النقاد في ترجمته؛ إلا أنه كان كما قال ابن سعد: «كثير الحديث يغلط»(٨٨).

فكان الدراوردي كثير الحديث، لكنه يُخطئ أحيانًا، وربما قَلَبَ أحاديث الضعيف عبدِ الله بن عُمَر فحدَّث بها عن الثقة عُبَيْد الله، ورغم ذلك كان حديثه صحيحًا إذا رواه من كتابه.

لكنَّ حديثه هذا لم يكن موجودًا في أصل كتابه، وكذلك الحديث الآخر الذي أشار إليه ابن معين: «تقتل عمارًا»، ويعني هذا أنّ الدراوردي قد روى الحديثين من حِفْظِه وليس من كتابه، ولذلك هما مردودان بسبب الأخطاء التي قد تقع في حِفْظِه.

من أجل ذلك تأثّرت صحة الحديث المروي هنا لعدم وجوده في أصل كتاب الدراوردي، والاعتماد على كتابه ضرورة لكونه ليس حافظًا.

٣/ ما أخرجه الإمام أحمد(٨٩)، وأبو يعلى(٩٠)، والدارقطنيُّ(٩١)، من طريق أبي سعيدٍ مولى بني هاشمٍ، حدثنا حمادُ بن سَلَمَةَ، عن عليّ بن زيدٍ، عن أبي رافعٍ، عن ابن مسعودٍ؛ أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ الْجِنِّ خَطَّ حَوْلَهُ، فَكَانَ يَجِيءُ أَحَدُهُمْ مِثْلُ سَوَادِ النَّحْلِ، وَقَالَ لِي: «لَا تَبْرَحْ مَكَانَكَ»، فَأَقْرَأَهُمْ كِتَابَ اللهِ عزَّ وجلَّ، فَلَمَّا رَأَى الرُّطَّ، قَالَ: «كَأَنَّهُمْ هَؤُلَاءِ»، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «أَمَعَكَ نَبِيذٌ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَوَضَّأَ بِهِ.

(٨٧) تهذيب الكمال، للمِزّي (١٨/ ١٩٣).
(٨٨) الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٦٠٢).
(٨٩) مسند أحمد (٤٣٥٣).
(٩٠) معجم أبي يعلى (٢٧).
(٩١) سنن الدارقطني (٢٤٧).

أخرجه الطحاوي[٩٢] من طريق أبي عُمَرَ الحَوْضِيِّ، قال: ثنا حماد بن سلمة، به.

أ- عِلَّة الحديث:

أعلَّ الدارقطني الحديث بقوله: «لا يثبت هذا الحديث؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنّفات، وعلي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود»[٩٣]، كما أشار في موضع آخر إلى أن الحديث لا يثبت من وجهين، مكرّرًا نفس الأسباب[٩٤].

وأشار أبو حاتم وأبو زرعة إلى ضعف الحديث من جهة أخرى، وهي أنه لم يروه إلا أبو فزارة عن أبي زيد، وحماد بن سلمة عن علي بن زيد، وهو راوٍ ضعيف، كما أن أبا زيد مجهول[٩٥].

وذكرا أن ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن كما أورد علقمة، وأنَّ ابن غيلان الذي رُوي عنه أيضًا مجهول، ولا يصح في هذا الباب شيء[٩٦].

ب- الترجيح:

بالرغم من ثبوت رواية الحديث عن حماد بن سلمة، إلا أن تضعيف شيخه علي بن زيد وعدم ثبوت سماع أبي رافع من ابن مسعود، أضعف الحديث.

وقد أكدَّ الدارقطني أن الحديث ليس في كتب حماد المصنّفات، ما يشير إلى أن حماد قد رواه بعد تغير حفظه، وهو ما ذكره ابن حجر حين قال: «ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه في آخر حياته»[٩٧]، وهذا يعني أنه ربما حدَّث به بعد تغيره، فلم يُذكر في كتبه المصنفة، لذلك تمَّ تضعيفه.

(٩٢) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (١/ ٩٥).
(٩٣) علل الدارقطني (٥/ ٣٤٥ رقم ٩٤٠).
(٩٤) سنن الدارقطني (٢٤٧ – ٢٤٨).
(٩٥) المصدر نفسه (١٤).
(٩٦) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٥٤٩ رقم ٩٩).
(٩٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (١٤٩٩).

الخلاصة: أنَّ الحديث ضعيف بسبب العلل المتعلقة بحماد بن سلمة وتغيره، وبسبب ضعف الرواة الآخرين في السند.

٤/ ما أخرجه الطيالسيُّ(٩٨) قال: حدثنا هَمَّامٌ، وابن أبي شيبة(٩٩)—وعنه ابن ماجه(١٠٠)– قال: حدثنا معاذٌ، والحُمَيْدِيُّ(١٠١) والترمذيُّ(١٠٢) عن سفيانَ بن عُيينَةَ، والحميديُّ عن عبدِ الله بن رجاء المَزَنِيّ، وأبو داود(١٠٣) من طريق الثوري، والنسائي(١٠٤) وابن حِبانَ(١٠٥) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وابنُ عَدِيٍّ(١٠٦) من طريق بِشْر بن المفَضَّل، وعبد الرزاق(١٠٧) ومن طريقه الدارقطني(١٠٨)، والدارقطني(١٠٩) أيضًا من طريق عيسى بن يونس، جميعًا عن عبد الملك بن جُرَيْجٍ، عن سُلَيْمَانَ بن بنِ مُوسَى، عن الزُّهْرِي، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ» الحديث، ولفظ ابن ماجه: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يُنْكِحْهَا الْوَلِيُّ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنِ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

أ- عِلَّة الحديث:

أُعِلَّ الحديث بعدة علل:

---

(٩٨) مسند الطيالسي (١٥٦٦).
(٩٩) المصنف، لابن أبي شيبة (١٦١٦٧).
(١٠٠) السنن، لابن ماجه (١٨٧٩).
(١٠١) مسند الحميدي (٢٣٠).
(١٠٢) الجامع، للترمذي (١١٠٢).
(١٠٣) سنن أبي داود (٢٠٨٣).
(١٠٤) السنن الكبرى (٥٣٧٣).
(١٠٥) صحيح ابن حبان (٤٠٤٧).
(١٠٦) الكامل، لابن عدي (٤/ ٢٥٥).
(١٠٧) مصنف عبد الرزاق (١٠٤٧٢).
(١٠٨) سنن الدارقطني (٣٥٢٠).
(١٠٩) المصدر نفسه (٣٥٣٣).

العلة الأولى: عدم وجوده في كتب ابن جُرَيْج، وقد أعَلَّه الإمام أحمدُ بقوله: «كُتُبُ ابْنِ جُرَيج مُدَوَّنَةٌ فيها أحاديثُهُ، مَنْ حدَّثَ عَنْهُمْ: ثُمَّ لَقِيتُ عَطَاءً، ثمَّ لَقِيتُ فلانًا، فلو كان محفوظًا عنه؛ لكان هذا في كُتُبه ومُرَاجَعَاتِه»[١١٠].

العِلَّةُ الثانية: إنكار الزُّهْرِيِّ أنْ يكون قد حَدَّثَ به سليمانَ بن موسى، حيث رواه ابن جريج قائلاً: «فلقيتُ الزهريَّ فسألتُه عن هذا الحديث فلم يعرفه، فقلتُ له: إنَّ سليمان بن موسى حدَّثَنَاه عنك، قال: فعَرِفَ سليمانَ وذَكَر خيرًا، وقال: أخاف أنْ يكون قد وهم عَلَيَّ».

وضعَّف النقاد الحديث لهذا السبب كما ذكر الترمذيُّ: «فضعَّفوا الحديث من أجل هذا».

وقد ردَّ ابن حبانَ عليهم بأَنَّ نسيان الراوي للحديث لا يدل بالضرورة على بطلان الخبر، معتبرًا أنه من باب "من حدث ونسي"، أي أن النسيان لا يُعد علة قاطعة في الحديث.

وأشار ابنُ معينٍ وابنُ عديٍّ إلى أنَّ القصة معروفة برواية ابن عُلَيَّةَ عن ابنِ جُرَيْجٍ، لكن ابن معينٍ[١١١] قال: «وسماعُ إسماعيلَ بن إبراهيمَ عن ابن جُرَيْجٍ ليس بذاك، إنَّمَا صَحَّحَ كُتُبَهُ على كُتُبِ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ ما سَمِعَ من ابن جُرَيْجٍ».

قال الترمذيُّ: «وضَعَّفَ يحيى روايةَ إسماعيلَ بن إبراهيمَ عن ابن جُرَيْجٍ».

وحاصل الإجابة على هذه القصة بجوابين: أولهما: جواب ابن معين وهو تضعيف روايتها عن ابن جُرَيْج، وثانيهما: جواب ابن حبانَ وهو اعتبارها من باب مَن حَدَّثَ ونَسِي.

وقد وردَ الحديث من وجهٍ آخر عن الزهريِّ: أخرجه سعيد بن منصور[١١٢] عن هُشَيْم، وابن أبي شيبة[١١٣] وأحمد[١١٤] عن أبي خالد الأحمر، جميعًا عن حجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، إلا أن يحيى

(١١٠) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١٢٢٤).
(١١١) وهو في رواية الدوري عنه (٣٦١).
(١١٢) السنن، لسعيد بن منصور (٥٣٤).
(١١٣) المصنف، لابن أبي شيبة (١٦١٨٢).
(١١٤) المسند، لأحمد (٢٦٢٣٥).

بن معين قال: «ليسَ يصحّ في هذا شيء إلَّا حديث سليمانَ بن موسى..»[١١٥]، وأشار إلى الاختلاف في رواية هشيم، حيث رفعه بعضهم وأسنده آخرون.

فلا يصح في هذا الحديث سوى روايته من طريق سليمان بن موسى، رغم كون ابن عدي[١١٦] وكبار المحدثين مثل ابن وهب والثوري رووه عن ابن جريج.

ب- الترجيح:

ورغم مكانة الحديث في الأحكام وأنَّ عليه العمل - كما ذَكَرَ الترمذيُّ، وابنُ عديٍّ - ، فقد أُعِلَّ بعلتين رئيستين:

العلة الأولى: إنكار الزهري للتحديث به، فقد ضعَّف ابنُ معينٍ هذه الرواية عن ابن جُرَيْجٍ عن الزهريّ، وكذلك البيهقي[١١٧]، وهو ما ذهب إليه الترمذيُّ وابنُ عديٍّ، لكن ابن حبانَ ردَّ هذه العلة واعتبرها من باب مَن حدّثَ ونَسِي، موضحًا أن نسيان الزهري للحديث لا يعني بطلان أصل الرواية.

أما فيما يتعلق بسليمانُ بن موسى، فقد ذكر البخاري أنّ في رواياته بعض المناكير، وأشار أبو حاتم الرازي إلى وجود اضطراب في حديثه، إلا إن ابنُ معينٍ وثَّقَهُ في روايته عن الزهريّ خاصةً[١١٨].

العلة الثانية: عدم وجود الحديث في مصـــنفات ابن جُرَيْجٍ، وهي علَّه أوردها الإمام أحمد، والذي قال: "كتب ابن جريج مدونة، فلو كان الحديث محفوظًا لوجد في كتبه"، لكنه قال في موضـــعٍ آخر: «أحاديث (أَفْطَرَ الحاجمُ والمحجوم)، و(لا نكاح إلا بوَلِيٍّ) أحاديث يشدُّ بعضُها بعضًا، وأنا أذهب إليها»[١١٩]،

وقد روى الحديث عن ابن جُرَيْج جماعةٌ من كبار المحدثين، مما جعل ابن معين وابن حبان وغيرهما يتجاوزون هذه العلة ويصححون الحديث.

---

(١١٥) تاريخ الدوري (١٠٨٩).

(١١٦) الكامل، لابن عدي (٤/ ٢٥٥).

(١١٧) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (١٠/ ٢٩).

(١١٨) تهذيب الكمال (١٢/ ٩٢)؛ ميزان الاعتدال، للذهبي (٣٥١٨).

(١١٩) الكامل، لابن عدي (٤/ ٢٥٤).

أما ما يتعلق بإنكار الزهري التحديث بالحديث أو نسـيانه، فإن القصـة التي رواها ابن جريج تدل على أن الحديث محفوظ عنه، حيث ذكر فيها حوارًا دار بينه وبين الزهري، وأشاد الزهري بسليمان بن موسى رغم احتمال وقوع الوهم، وتعزز هذه القرائن -بالإضـافة إلى روايات الأئمة الثقات مثل الثوري وابن عيينة وعبد الرزاق عن ابن جريج- صحة الحديث.

وبناءً على ما سبق فإنه يُرجّح أن الحديث محفوظ وصحيح عن ابن جريج، كما صححه ابن معين وابن حبان وغيرهما من الأئمة.

المبحث الثاني

أَثَرُ القرائن في قبول ما ليس في كتب الرواة

يُعدُّ وجود الحديث في كتاب الراوي دليلاً قويًا على صحة نسبته إليه، كما أنَّ غيابه عن كتابه قد يثير الشك والريبة، مما يؤدي إلى الطعن في ثبوت بعض الروايات أو الأحاديث عنه، لعدم وجودها في كتبه، وهو ما سبق بيانه.

وقد ذكر العلماء حالات يكون فيها غياب الحديث عن كتب الراوي غير كافٍ لإثارة الشكوك أو الريبة، معتمدين في ذلك على القرائن، فقد يكون توفر الثقة والضبط لدى الراوي كافيًا لقبول الحديث، وإن لم يكن مكتوبًا في كتابه.

وينقسم الضبط إلى قسمين:

ضبط الصدر: وهو حفظ الأحاديث في الصدور.

وضبط الكتاب: وهو حفظ الأحاديث والروايات كتابةً[(١٢٠)].

واعتمد بعض الرواة بشكل كبير على الحفظ، رغم استعمالهم الكتابة وتدوينهم للأحاديث ومعرفتهم بما في كتبهم عن ظهر قلب، وقد تكون -في بعض الأحيان- قيمة حفظهم وثقتهم في نقل الحديث مساويةً لأهمية وجود الحديث في الكتاب، بل قد تترجح أهمية الاعتماد على الحفظ؛ سواء كان الحديث مدوّنًا في الكتاب أو لم يُدون.

وقد قال أبو بكر الإسماعيلي: سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن سَيَّار الفَرْهَيَانِيَّ[(١٢١)] يقول: أبو موسى وبُنْدَار ثقتان، وأبو موسى أحج؛ لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[(١٢٢)].

(١٢٠) النكت الوفية، للبقاعي (١/ ١٦٨).

(١٢١) منسوبٌ إلى فَرْهَاذَان من قرى نَسَا بخراسان، فيما قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٢٥٨).

(١٢٢) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٤٦٢).

فَعَلَّلَ تقديمه لأبي موسى العَنَزِيّ بأَنَّه كان لا يقرأ إِلَّا من كتابه، وذلك يُبْرِز مكانة الاعتماد على الأصل المكتوب في نظر النُّقَّاد.

فتعقّبه الخطيب بعد ذلك مُحْتَجًّا بقرينة حِفْظِ بُنْدَار، فقال الخطيب: بندار وإِنْ كان يقرأ من كل كتاب؛ فإنه كان يحفظ حديثه اهـ. ثم روى الخطيب قول أبي بكر محمد بن إسحاق: سمعتُ بُنْدارًا يقول: ما جلستُ مجلسي هذا حتى حَفِظْتُ جميعَ ما خَرَّجْتُ.

فكان الحِفْظ هنا هو القرينة الدالَّة على موثوقية بندار، وقبول حديثه، رغم أَنَّه لم يكن يلتزم بالقراءة من كتابه، ويقرأ من كل كتاب، ولا شكّ أَنَّ هذه الكتب سيكون فيه الزائد والناقص عن المكتوب في كتابه، لكن انجبر ذلك بحفظِه بحيث يستطيع تمييز ما هو من حديثه، ومعرفة ما هو زائد ليس من حديثه.

وتتضح تطبيقات هذه القاعدة من المطالب التالية:

المطلب الأول: قرينة ترك الرواة كتابة شيء من الحديث اختصارًا.

١/ قال ابن محرز: وسمعتُ يحيى يقول: «عبد الصمد بن عبد الوارث يقولُ – في كتبه كلِّها: حَدَّثَنَا، حَدَّثَنَا، ولَمْ يَكُنْ في كتابه: حَدَّثَنَا، رأيتُ كتابَه فلَمْ يَكُنْ فيه: حَدَّثَنَا، وكان يقول هو، وكان والله ثقة»(١٢٣).

أ- عِلَّةُ الحديث:

تكمن العلةُ في أن عبد الصمد كان يحدث بشيءٍ لا وجود له في كتابه، فقد رأى ابنُ معين بنفسه أَنْ لفظ «حدثنا» لم يكن موجودًا في كتب عبد الصمد، لكنه كان يقولها ويُحَدِّث بها.

ولم يمنع هذا الأمر ابنُ معين من توثيقه، بل عقب بقوله: «وكان والله ثقة»، فأقسمَ على ثقة عبد الصمد، وهي شهادة عالية القيمة تؤكد مدى توثيقه له.

ويبين هذا التوثيق المؤكد بالقسم مدى ثقة ابن معين بعبد الصمد، بالرغم من عدم ذكره كلمة "حدثنا" في كتبه.

(١٢٣) معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز (٧٨٩).

وتثير هذه الحالة من التوثيق التي تصل إلى القسم قضيةً مهمةً وهي: أن غياب بعض الألفاظ من كتب الرواة لا يعني بالضرورة الطعن في الراوي أو رد الحديث المنقول عنه.

ويعود السبب في عدم رد ابن معين لهذا الأمر على عبد الصمد إلى عاملين أساسيين:

أولهما: ثقة عبد الصمد الكبيرة وحفظه ومعرفته، فقد كان يتمتع بحفظ وضبط لا يمكن التشكيك فيهما لمجرد غياب بعض الألفاظ عن كتبه.

وثانيهما: أنَّ الأمر هنا نسبيٌ، إذ لا يوجد تركيب غير صحيح لحديث أو إسناد خاطئ، ولا لأمر من الأمور الكبيرة التي تُثير الشكوك، وإنما غاية الأمر أن عبد الصمد لم يكن يكتب لفظة "حدثنا" في كتابه، لكنه كان ينطق بها، لأنه يعلم بوجودها في الرواية ويحفظ مروياته بدقة، رغم عدم وجودها في نصه الأصلي.

وقد أورد ابن محرز أيضًا عن ابن معين قوله: «ليسَ الحافظ عندنا إلَّا من كان في كتابه: حَدَّثَنَا، فيقول: حَدَّثَنَا، فإذا لَمْ يَكُنْ في كتابه: حَدَّثَنَا، وقال: حَدَّثَنَا؛ فليسَ بشيءٍ»(١٢٤).

وهذا نقد شديد من ابن معين تجاه مَن يقول: "حدثنا"، دون أن يكون ذلك مكتوبًا في كتابه، لكنه لم يطعن في عبد الصمد بسبب ثقته التامة به ومعرفته بمدى ضبطه لرواياته.

وربما كان لعبد الصمد اصطلاحٌ خاصٌ به في مثل هذه المواضع يغنيه عن كتابة "حدثنا"، مع كونه يعلم بوجودها وينطق بها في مواضعها.

ولو رأى ابن معين أن عبد الصمد يقول ما يخالف المكتوب في كتبه لطعن فيه، لكنه لم يفعل، مما يدل على أن عبد الصمد كان دقيقًا في هذه المواضع التي يقول فيها "حدثنا"، ولهذا قَبِل منه ابن معين ذلك ووثّقه.

ب- الترجيح:

يتبين من هذا المثال أنه قد يُقْبَلُ تحديث الراوي بشيء ليس مكتوبًا في كتابه إذا كان ثقة، ولم يُطعن في حفظه أو روايته.

(١٢٤) المصدر نفسه (١٠٤٤).

ويعني هذا أنّ الإعلال بعدم وجود ما يُحدِّث به الراوي في كتابه ليس قاعدة مطلقة، بل يختلف بحسب حالة الراوي وظروف روايته، فإذا كان الراوي مشهورًا بالثقة والحفظ فلا يُطعن في روايته إذا خالفت كتابه، ما لم تتوفر أسباب أخرى للطعن في الرواية.

لقد وَثَّقَ ابنُ معينٍ عبدَ الصمد، بن عبد الوارث، ولم يرَ في الاختلاف بين ما يقوله وما هو مكتوب في كتابه سببًا للطعن فيه، ويرجع ذلك إلى ثقة عبد الصمد، التي تعني أنه كان حافظًا ضابطًا لرواياته، فلا يُشك في روايته وإن خالف كتابه.

وقد يكون هذا اختصاراً من عبد الصمد أثناء الكتابة لاعتماده على قدرته على الحفظ، وهو ما يفسر نطقه بعبارة "حدّثنا" رغم غيابها في نصه المكتوب.

وبالرغم من ذلك فإن ابن معين ذكر عن عبد الصمد بن عبد الوارث أنه كان يقول "حدّثنا" في كتبه، لكنه لم يجد هذه العبارة بعد مراجعته لكتبه، إلا أنه لم يطعن فيه، بل أكّد توثيقه له بقوله: «وكان والله ثقة»(١٢٥).

ويدل هذا على أن الاعتماد على الحفظ قد يُغني عن الكتاب، وأن ثقة الراوي وحفظه قد تجعل الزيادة أو النقص بين ما يقوله وبين ما في كتابه أمرًا مقبولًا.

وإذا كان الراوي معروفًا بالضبط والثقة، فإن مخالفته لكتابه لا تُعد طعنًا في روايته.

فالرواة الذين يعتمدون على الحفظ يختلفون عن أولئك الذين يعتمدون على الكتاب، لذلك فإن الحكم على الراوي ينبغي أن يعتمد على مدى ضبطه وثقته، وليس على وجود النص المكتوب فقط.

المطلب الثاني: قرينة ضعف وَرَّاق الراوي أو كاتبه.

ومثاله: ما رَوَاهُ سُفيانُ بن وَكيع، عن أبيه، عن عَلِيّ بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن ابن سَلاَّم، عن جَدِّهِ، عن عبدِ الرحمن بنِ غَنْم، عن مُعاذٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا امرَأَةٍ» الحديثَ الطويلَ(١٢٦).

(١٢٥) معرفة الرجال، رواية ابن محرز (١٠٤٣ – ١٠٤٥).

(١٢٦) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٢٥٧). ولم أقف عليه في غير هذا الموضع.

قال ابنُ أبي حاتمٍ عقب الرواية: «فقيلَ لأبي: إنَّ سُفيان بنَ وكيعٍ أَخْرَجَ هذا من أصل أبيه العتيق؟ فقال: ليس هذا بشيءٍ، حَدَّثنا عَلِيٌّ الطُّنَافِسيُّ؛ قال: حدَّثنا وكيعٌ، عن علي بن المبارك، عن يحيى، عن مُعاذ بن جبلٍ، مُرْسَلًا، فمنْ أينَ كَتَبَهُ عَلِيٌّ عنه؟ أليسَ مِن كتابه؟».

أ- عِلَّةُ الحديث:

فعلى الرغم من أنَّه قد قيل لأبي حاتمٍ الرازي بأَنَّ سفيانَ بن وكيعٍ قد أخرجَ هذا الحديث مِن أصلِ وكيعٍ العتيق، على خلاف رواية عليٍّ الطُنَافِسِيّ؛ لكن قَبِلَ أبو حاتمٍ رواية الطُّنَافِسِيّ، وردَّ قولَ ابن وكيع؛ وذلك لأسبابٍ؛ منها ما يتعلَّق برواية ابن وكيع عن أبيه، ومنها ما يتعلَّق برواية الطُنَافِسِيّ عن وكيعٍ؛ كالتالي:

أولًا: بخصوص الطُّنَافِسِيّ؛ فهو الإمامُ الحافظُ المتقِن مُحَدِّثُ قَزْوِين، وقد روى عنه: أبو زُرْعة، وأبو حَاتِمٍ، وابنُ وَارَةَ، وابنُ الْجُنَيْد، وطائفةٌ من كبار الأئمة.

وقال أبو حاتم: «كانَ ثقة صدوقًا، وهو أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبة في الفضل والصَّلاح، وأبو بكر أَكْثَر حديثًا منه وأفهم».

وأثنى عليه أبو يعلى الخليليُّ وقال: "أقام هو وأخوه بقزوين، وارتحلَ إليهما الكبار، ولهما محلٌّ عظيم"(١٢٧).

ثانيًا: فيما يخص سفيان بن وكيع، فلا يمكن مقارنته بحال الطُّنَافِسِيّ.

فقد تَلَقَّن سفيان أشياء، ثم إنه ابتُلِي بورَّاق سوءٍ أَدْخَلَ على كتابه ما ليس منه.

ولهذا قال البخاريُّ: يتكلَّمونَ فيه لأشياءَ لَقَّنُوهُ(١٢٨).

ورغم كتابة أبي حاتم وأبي زُرْعَةَ عنه؛ فقد "تَرَكَا الرواية عنه" وقال أبو زُرْعَة: "لا يُشْتَغَل به. قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلًا صالحًا. قيل له: كان يُتَّهم بالكذب؟ قال: نعم".

(١٢٧) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٢٩٥)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٥٩)، تاريخ الإسلام (٥/ ٨٩٣)، «الكاشف» (٣٩٦٠).

(١٢٨) التاريخ الأوسط (١٦٨٠).

وذهبَ جماعةٌ من مشيخة الكوفة إلى أبي حاتم الرازي فقالوا: بَلَغَنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم؛ وتركتَ سفيانَ بن وكيعٍ؛ أَمَا كنتَ تَرْعى له في أبيه؟ فحكى لهم قصة وَرَّاقه الذي أفسد حديثه، ونصحوا جميعًا لسفيان بتنحية هذا الوراق؛ لكنه لم يفعل، ولهذا قال أبو حاتمٍ: "فبطل الشيخ، وكان يُحَدِّث بتلك الأحاديث التي قد أُدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين"، ولَيَّنَهُ أبو حاتمٍ(١٢٩).

وقال ابنُ حبان: "وكان شيخًا فاضلًا صدوقًا؛ إلَّا أنه ابتُلي بوراقٍ كان يُدخل عليه الحديث، وكان يثق به فيُجيب فيما يُقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياءَ منها فلم يرجع؛ فمِن أجل إصراره على ما قيل له استَحَقَّ الترك"، وحكى ابن حبان عن ابن خزيمة قوله عن سفيان: "وهو من الضرب الذي ذكرتُه مرارًا أنْ لو خَرَّ من السماء فتخطفه الطير أحب إليه مِن أنْ يكذب على رسول الله صَلى الله عَليهِ وَسلم، ولكنهم أفسدوه" (١٣٠).

وأوضح ابنُ عديٍّ ذلك وختمَ ترجمتَه بقوله: "ولسفيان بن وكيع حديثٌ كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقَّن ما لُقِّن، ويقال: كان له وراق يُلقنه من حديثٍ موقوف يرفعه، وحديثٍ مرسل فيُوصله، أو يُبدل في الإسناد قومًا بدل قوم؛ كما بينتُ طرفًا منه في هذه الأخبار التي ذكرتُها"(١٣١).

ولخَّص الذهبيُّ حاله فقال: «الحافظ ابن الحافظ، مُحَدِّث الكوفة، كان من أوعية العلم على لينٍ في حفِّه»(١٣٢).

وخلاصة ما فيه أنَّه:

- كان يَتَلَقَّن فيقبل التلقين، وأنّ الذي كان يُلَقِّنه هو وراقُه السيء.

- وأنَّه ربما بَدَّل في الرواة والأسانيد، ورفع الموقوف، ووَصَلَ المرسلَ منها.

- وأنَّ وراقَه قد أَدْخَل على كتبه أحاديث؛ ولقَّنه إيّاها فحدَّثَ بها.

(١٢٩) الجرح والتعديل (٤/ ٢٣١).
(١٣٠) المجروحون (٤٦٦).
(١٣١) الكامل لابن عدي (٤/ ٤٨٢).
(١٣٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٥٢).

– وأَنَّه أصرَّ على أنْ لا يجتنب وراق السوء ذاك.

ولهذا كلّه تَرَكه أبو حاتم وأبو زُرْعة الرازيان، وتكلَّم فيه العلماء غيرهم.

فمثله لا يمكن أنْ يقارن بالطُّنَافِسيّ عند الاختلاف بينهما على وكيعٍ، فربما كان الذي قاله سفيان مأخوذٌ مما أَدْخَلَه وراق السوء على كتب سفيان، وربما كان تلقينًا، فمثله لا يمكن أنْ يُعارَض به رواية رجلٍ ثبت مُحَدِّث إمام مشهور كالطُّنَافِسيّ.

ولذلك لم يعتبر أبو حاتم الرازي وجود الحديث في أصل وكيعٍ دافعًا للعلةً في الحديث؛ كون الذي حدَّثَ به وزعم أنه موجود هو ابنه سفيان الذي أُدْخِلَت عليه الأحاديث، وقد وَصَلَه سفيان، بينما رواه الطُّنَافِسيُّ مرسلًا غير موصولٍ.

فَرَجَّح أبو حاتمٍ رواية الطُّنَافِسيّ على رواية سفيان.

الترجيح:

وما ذَكَرَه أبو حاتمٍ الرازيُّ هو الراجح هنا لسببين:

أولهما: ثقة الطنافسي.

وثانيهما: الكلام في سفيان بن وكيع، ووَرَّاق السوء الذي ابتُلِيَ به، فقُدِّمت رواية الطنافسيّ لثقته وجلالته.

المطلب الثالث: قرينة احتمال عدم الاطلاع على سائر كتب الراوي.

ومثاله:

١/ قال ابنُ أبي حاتم: وسمعتُ أبي يقول: سألتُ يحيى بن مَعِينٍ وقلتُ له: حدَّثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ بحديثِ إسحاقَ الأزرقِ، عن شريكٍ، عن بَيَانٍ، عن قيسٍ، عَنِ المغِيرَةِ بن شُعْبَة، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قالَ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»، وذَكَرْتُهُ للحسنِ بنِ شَاذَانَ الواسطي، فحَدَّثنا به، وحدَّثنا أيضًا عن إسحاقَ، عن شريكٍ، عن عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، بِمِثْلِهِ.

فقال يحيى: «ليس له أصلٌ، إنَّمَا نَظَرْتُ في كتاب إسحاقَ، فليسَ فيه هذا».

فأنكرَ يحيى بنُ معينٍ أنْ يكون للحديث أصـــلٌ؛ كونه قد نَظَر في كتاب إســـحاق الأزرق فلم يجد فيه هذا الحديث.

لكن قال ابنُ أبي حاتمٍ عقب ذلك: قلتُ لأبي: فما قولُك في حديث عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم الذي أَنْكَرَهُ يحيى؟

فقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «هو عندي صحيحٌ، وحدَّثنا أحمدُ بنُ حنبل بالحديثَيْنِ جميعًا عن إسحاقَ الأزرق».

قال ابن أبي حاتم: قلتُ لأبي: فما بالُ يحيى نظَرَ في كتابِ إسحاقَ فَلَمْ يَجِدْهُ؟

قال: كيفَ؟ نَظَرَ في كتبه كُلِّهِ؟ إنَّمَا نَظَرَ في بعضٍ، وربَّما كان في موضعٍ آخَرَ»(١٣٣).

أ- عِلَّةُ الحديث:

تكمن عِلَّة هذا الحديث عند يحيى بن معين في عدم وجوده في أصل إسحاق الأزرق، حيث اطلع على كتاب إسحاق فلم يجد الحديث فيه.

وقد احتمل أبو حاتم أن يكون الحديث موجودًا في موضع آخر من كتب إسحاق غير الذي نظر فيه يحيى بن معين، ويرجع سبب ذلك إلى أن الإمام أحمد بن حنبل نفسه قد روى هذا الحديث عن إسحاق، مما يجعل الطعن بمثل هذه الحجة غير وارد؛ لأن الإمام أحمد من كبار المحدثين، ولا يُظن غفلته عن مثل هذا الأمر.

ويشبه هذا الموقف من أبي حاتم موقف ابن معين في المثال السابق، حيث احتج ابن معين بثقة عبد الصمد بن عبد الوارث، واحتج أبو حاتم أيضًا بإمامة أحمد بن حنبل وروايته عن إسحاق، مما يدعم صحة الحديث وينفي احتمال الطعن فيه لمجرد عدم وجوده في النسخة التي اطلع عليها ابن معين.

وقد روى الإمام أحمد الحديثين عن إسحاق الأزرق، مما يدل على ضبط إسحاق وحفظه لهما، فلا تتعلق المسألة بحديث واحد، وإلا كان الطعن أكثر احتمالًا، فتعني رواية أحمد للحديثين معًا أن إسحاق قد حفظ

(١٣٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٧٨).

الحديثين وضبطهما جيدًا، ولهذا لم ينكر الإمام أحمد رواية إسحاق، وصحح أبو حاتم الحديث أيضًا بناءً على ذلك.

من أجل هذا أشار أبو حاتم إلى احتمال كون ابن معين قد نظر فقط في بعض كتب إسحاق، ولم يطّلع عليها كلها، وقد صحح ابن معين بعض الأحاديث التي رواها الراوي بأكثر من وجه، كما في المثال الذي ذكره ابن الجنيد، حيث قال: "قلت ليحيى بن معين: حديث يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الميت، ويقول يحيى أيضًا في الصلاة: عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، فأي الحديثين أصح؟ فقال يحيى: «قد رواهما جميعًا»، قلت: يقولون: إن أبا إبراهيم هو عبد الله بن أبي قتادة؟ قال: «لا»(١٣٤).

فقَبِلَ ابنُ معين الوجهين معًا وصحح القولين اعتمادًا على أن يحيى بن أبي كثير قد حفظ الحديثين، وهذا يشير إلى أن الراوي كان ضابطًا للوجهين، وقَبِلَ أبو حاتم الرازي -أيضاً- الوجهين في رواية إسحاق الأزرق، وكذلك فعل ابن معين في الأمثلة الأخرى.

ب- الترجيح:

ولم يقبل أبو حاتم الرازي إعلال ابن معين للحديث لمجرد عدم وجوده في كتاب إسحاق الأزرق، ويتوافق هذا مع القاعدة التي ذُكرت سابقًا في المثال الخاص بعبد الصمد بن عبد الوارث، فتعتبر ثقة الراوي في كلا المثالين عاملاً مهمًا في قبول روايته، حتى وإن وُجدت بعض الاختلافات بين ما يقوله الراوي وما هو مكتوب في كتابه.

واعتمد ابن معين في حالة عبد الصمد على ثقة الراوي وحفظه، وأدى هذا إلى قبول روايته رغم غياب كلمة "حدثنا" في النص المكتوب، كذلك احتج أبو حاتم بثقة إسحاق الأزرق وبما رواه الإمام أحمد عنه، فلم يقبل الطعن في الحديث لمجرد عدم وجوده في نسخة ابن معين.

ومن أمثلته أيضًا:

(١٣٤) سؤالات ابن الجنيد (٧٦٨).

٢/ ما أخرج الدارميُّ(١٣٥) وعنه مسلمٌ(١٣٦) والترمذيُّ(١٣٧) حديثَ يحيى بنِ حَسَّانَ، أخبرنا سليمانُ بن بلالٍ، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «نِعْمَ الْأُدُمُ - أَوِ الْإِدَامُ - الْخَلُّ».

وأخرجه -أيضاً- البيهقي(١٣٨)، والخطيب(١٣٩)، والذهبيُّ(١٤٠)، من طريق الدارميّ، به.

والترمذيُّ(١٤١) مِن وجهٍ آخر عن يحيى بن حَسَّانَ، به.

وأخرجه ابن ماجه(١٤٢)، والخطيب(١٤٣)، وابن عساكر(١٤٤)، من طريق مروان بن محمدٍ يعني الطاطري، عن سليمان بن بلالٍ، به.

وأخرجه الخطيب(١٤٥) ومن طريقه ابن عساكر(١٤٦)، من طريق محمد بن عوفٍ الحمصيّ، عن سليمان بن بلالٍ، به.

أ- عِلَّة الحديث:

وقد أُعِلَّ بعلَّتَيْن:

العلة الأولى: عدم وجوده في كتب سليمانَ بن بلال:

(١٣٥) سنن الدارمي (٢٠٩٣).
(١٣٦) صحيح مسلم (٢٠٥١).
(١٣٧) سنن الترمذي (١٨٤٠)؛ شمائل النبوة، للترمذي (١٥٢).
(١٣٨) السنن الكبير، للبيهقي (٢٠٠٤٩).
(١٣٩) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١١/ ٢١٠).
(١٤٠) سير اعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٢٢٩).
(١٤١) سنن الترمذي (١٨٤٠)؛ شمائل النبوة، للترمذي (١٥٢).
(١٤٢) سنن ابن ماجه (٣٣١٦).
(١٤٣) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ١٠١).
(١٤٤) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٢٣/ ٢٨٩)، (٣٨/ ١٠٦).
(١٤٥) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ١٠١).
(١٤٦) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٣٨/ ١٠٦).

ذَكَرَ ذلك ابنُ عمار، ونقلَ عن أحمدَ بن صالحٍ قوله: «نظرتُ في كُتُبِ سليمانَ بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلًا»(١٤٧).

وأجاب الجديع عن هذه العلة بقوله: «وأما عدم وقوف أحمدَ بن صالح عليه في كتب سليمانَ؛ فلم يأتِ عن سليمان أنّه لم يكن يُحَدِّث إلّا من كتبه، ولا أنّ أحمد بن صالح -مع حِفْظه- اطّلع على جميع ما كان لسليمانَ من الأصول، وعلى أنَّ هذا الطعن يتوجه إلى مَن دون سليمانَ، لكن له عنه طرق صحيحة لا مجال للطعن عليها في مجموعها»(١٤٨).

لكن قول الجديع: «على أنّ هذا الطعن يتوجّه إلى مَن دون سليمانَ»؛ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الكلام يتعلق بكتب سُليمانَ، وليس بمن دونه.

ويمكن الرد على هذه العلة:

بأن سليمان بن بلال واسع الرواية غزير الحفظ كثير التحديث، فقد يحصل منه أنْ يُحَدِّث من محفوظاته بما لم يكتبه في كتبه.

ووصَفَه ابنُ سعدٍ بأنه «كان ثقةً كثير الحديث»(١٤٩).

وقد وَلِي خراج المدينة، وكان أحد الحُفَّاظ الأئمة المفتين(١٥٠)، فيُحتمل من هذا المكثر أن يروي من حفظه ما لا يوجد في كتبه.

وبذلك أجاب أبو حاتم الرازي على قول يحيى بن معين عن حديثٍ للإمام أحمدَ عن إسحاقَ الأزرقِ. «قال يحيى: ليس له أصلٌ، إنما نظرتُ في كتاب إسحاقَ فليس فيه هذا»، فخالفه أبو حاتمٍ الرازي وصحَّحَه، وقال: «كيف نظر في كتابه كلِّه؟ إنما نظرَ في بعضٍ، وربَّما كان في موضعٍ آخَرَ»(١٥١).

(١٤٧) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار (٢٥).
(١٤٨) تحرير علوم الحديث، للجديع (٢/ ٦٦٢).
(١٤٩) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥/ ٤٢٠).
(١٥٠) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٦٣٣).
(١٥١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٧٨).

فاعترضَ أبو حاتمٍ الرازي على قول ابن معينٍ؛ لإمامة أحمدَ وروايته عن إسحاقَ الأزرق. فكذلك يُقال في هذا الحديث: لعلَّ أحمد بن صالحٍ نظر في بعض كتب سليمان، ولم ينظر في جميعها، خاصة أن الثقات قد رووا هذا الحديث عن سليمانَ.

وقد أخرجه مسلمٌ في صحيحه.

العلة الثانية: تفرُّد سليمان بن بلال به عن هشام:

فقال الترمذيُّ في (الجامع): «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، لا نَعْرِفُهُ من حديث هشام بن عُرْوَةَ إِلَّا من حديث سُليمانَ بن بلال».

وأخرجَ الترمذيُّ في (العلل الكبير) حديث سليمانَ بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ قال: «بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ»، قالت: وقال رسولُ الله ﷺ: «نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ».

قال الترمذيُّ: «سألتُ محمدًا ـ يعني البخاري ـ عن هذين الحديثين، فقال: لا أعلمُ أحدًا روى هذين الحديثين غيرُ يحيى بن حسان عن سليمانَ بن بلال، ولَمْ يَعْرِفْهُمَا محمدٌ إِلَّا من هذا الوجه»(١٥٢).

ويظهر من هذا أنَّ مقصود البخاري هنا هو التشكيك في الروايات الأخرى عن سليمانَ، وأنَّه لا يُعرف هذا الحديث عنه إلا من طريق يحيى بن حسانَ.

ويدعم ذلك قولُ أبي حاتمٍ الرازيِّ –عندما سُئِلَ عن رواية مروان بن محمدٍ الطَّاطَرِيِّ، عن سليمان–: «هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد»(١٥٣).

فاستنكرَ الرواية من طريق مروان، عن سليمان.

(١٥٢) العلل الكبير، للترمذي (٥٦١ – ٥٦٢).
(١٥٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٣٨٤).

وكذلك استنكر رواية ابن أبي أويس، عن أبيه، عن هشامٍ، فقد روى أحمد بن صالحٍ، حدثني ابن أبي أويسٍ، قال: حدثني ابن أبي الزناد، عن هشامٍ، عن رجلٍ من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سألَ قومًا: ما إدامكم؟ قالوا: الخل، فقال «نِعْم الإدام الخل»(١٥٤).

قال الدارقطنيُّ: «تفرَّد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، ولم يروه عنه غير مُعَلَّى بن منصور الرازي»(١٥٥)، وقد رواه عنه أحمدُ بن صالحٍ كما سبق.

ورواه ابن أبي أويس مرةً عن أبيه، ومرة عن ابن أبي الزناد، فاستنكر أبو حاتمٍ(١٥٦) روايته عن أبيه.

لكن محمد بن عوفٍ الحمصيُّ -وهو «إمامٌ حافظٌ مُجَوِّدٌ» حسبما وصفه الذهبيُّ(١٥٧)- رواه عن سليمان، وهذه المتابعةُ ليحيى بن حسانَ عن سليمان تدلُّ على أنَّ للحديث أصلًا عن سليمان.

قال الذهبيُّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ، غريب، فَرْدٌ، على شرط الشيخين، وانفرد مسلمٌ به.

ورواه أيضًا: أبو عيسى في (جامعه)، كلاهما عن أبي محمدٍ الدارمي، فوقع موافقةً بعُلُوٍّ.

وقد كان الدارمي يُقْصَد في رواية هذا الحديث؛ لتفرُّدِه به، فقد قال: «كان يُدَقُّ عَلَيَّ الباب وأنا ببغداد، فأقول: مَن ذا؟ فيُقال: يحيى بن حسان: (نعم الإدام الخل)»(١٥٨).

وقال ابن بطة: «ليس يُعْرَفُ هذا الحديثُ من حديث عائشةَ إلَّا من هذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عُروة غيرُ سليمانَ بن بلال، وهو حديثٌ صحيح، طريقُه مستقيمٌ، ولكنَّ الحديث المشهورَ: حديثُ جابرٍ»(١٥٩).

(١٥٤) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار (٢٥).
(١٥٥) أطراف الغرائب، لابن القيسراني (٦٣٠١).
(١٥٦) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١٥٣٣).
(١٥٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٦١٣).
(١٥٨) المصدر نفسه (١٢/ ٢٣٠).
(١٥٩) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ١٠١).

فالحديث صحيح، لكنه غريب، تفرّد به سليمان بن بلال، وهو ثقةٌ مُكْثِر يُحتمل أنْ يتفرّدَ ببعض الأحاديث؛ ولذلك قال الدارقطنيُّ: «تفرّد به سليمان بن بلال، عن هشام، ولم يروه عنه غير يحيى بن حسان ومروان بن معاوية»(١٦٠).

وهذه النتيجة هي التي وصل إليها ابن رجبٍ الحنبلي، حيثُ قال ابن رجب: «ومما كان يُسْتَغْرَب من حديث الدارميِّ أيضًا بالعراق: حديثه عن يحيى بن حسانَ» ثم ذكر الحديث وقال: «قد سبق الكلام عليه في موضعه، وذكرنا أنّ كثيرًا من الحفاظ استنكروه على سليمان بن بلالٍ؛ منهم: أحمد، وأبو حاتم، وأحمد بن صالح، وغيرهم، وكذلك قال جماعةٌ منهم في حديثِ: (بيتٌ لا تمر فيه جياعٌ أهله)؛ بهذا الإسناد، ولكنَّ هذا من نوع الغريب المذكور قبل هذا، فإنّه غريبٌ من حديث عائشةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم، على أنه قد رُوِي من وجهٍ آخر عنها، وهو ضعيفٌ، والحديث معروفٌ من حديث جابرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم»(١٦١).

ب- الترجيح:

الحديث صحيحٌ من حديث سليمانَ بن بلال -رغم إعلال أحمدَ بن صالحٍ له بعدم وجوده في كتب سليمانَ- ؛ لأن سليمان بن بلال ثقةٌ مكثر، فربما روى من حفظه ما لم يدونه، لاحتمال عدم اطلاع أحمد بن صالح على جميع كتب سليمان.

والله أعلم

(١٦٠) أطراف الغرائب، لابن القيسراني (٦٣٠١).

(١٦١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٥١).

الخاتمة

وفيها النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

١/ أهمية الكتاب عند النُّقَّاد: إذْ يُعَدُّ وجود الحديث في كتاب الراوي عاملاً هامًّا في تعزيز الثقة بالرواية، بينما يُثير عدم وجوده الريبة، خاصَّةً إذا لم يكن الراوي مشهورًا بالحفظ والإتقان.

٢/ الإعلال بعدم وجود الحديث في كتاب الراوي: يَثبُت الإعلال إذا لم يكن الراوي معروفًا بالحفظ، أما إذا كان متقنًا فإنَّ ضبطه يمنع الإعلال بعدم وجود الحديث في كتبه؛ لاحتمالية نقله للحفظ دون الكتابة.

على أنْ يتوفَّر فيه الآتي:

- الاحتراز من الخطأ ممَّن رواه عنه.
- أنْ يكون الراوي ثقةً.
- أنْ يكون الراوي عنه ثقةً كذلك.
- أنْ يَسْلم الحديث من النكارة.
- أنْ يَقْوَى احتمال أنْ يكون عند الراوي أكثر من أصلٍ أو أنْ يكون له محفوظ ليس في أصوله، معروفًا بالحِفْظِ والإتقان.

ثانيًا: التوصيات:

١/ الاهتمام بالقرائن المحيطة بالرواية: ينبغي على الباحث ألّا يكتفي بدراسة ظاهر الأسانيد والروايات، بل يبحث في القرائن والملابسات المرتبطة بها، لأن وجود علَّة في بعض الحالات لا يعني تعميمها في كل الروايات.

٢/ إعادة النظر في بعض القضايا المسَلَّمة: تتطلب بعض المسائل التي اعتبرها المعاصرون قطعية -خاصَّة في باب الإعلال- إعادة دراسة وتدقيق، فلم تحظ بعض الأبواب بالاهتمام الكافي في البحث والتحليل.

٣/ الاعتماد على الدراسات في فَهْم منهج النقاد: تشكل هذه الأبحاث خطوة ضرورية لفهم عميق لمناهج النقاد وأساليبهم في الإعلال، مما يسهم في توضيح طرقهم في الحكم على الحديث.

المصادر والمراجع

١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، المؤلف: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (د. ط)، ١٩٨٢م.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير الناصر، مجمع الملك فهد، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، ط أولى، ١٩٩٤م.

٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: أولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار قتيبة بدمشق، ودار الوعي بحلب، ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، المحقق: جابر بن عبد الله السريع، (د. م)، (د. ن)، ط أولى، ١٤٢٨ هـ.

٦- الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام، تأليف: تقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع، (د. م)، (د. ط)، (د. ت).

٧- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر ابن المنذر (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٨- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر ابن المنذر (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، الناشر: دار الفلاح، (د. م) الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

٩- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وأكمل تحقيقه: عادل سعد، وصبري عبد الخالق، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (د. ط)، ١٩٨٨م -

٢٠٠٩م.

١٠- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١١- تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٢- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، (د. ط)، (د. ت).

١٣- تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

١٤- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، (د. م)، ط الأولى، (٢٠٠٣م).

١٥- التاريخ الأوسط، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، المحقق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

١٦- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، الهند، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (د. ط)، (د. ت).

١٧- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، (د. ط)، (د. ت).

١٨- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٩- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، (د. م)، (د. ط)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٠- التتبع، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار، صنعاء، ط: ثالثة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢١- تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٢٢- تقريب التهذيب، المؤلف: لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٢٣- التمهيد، المؤلف: أبو عمر ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، (د. ط)، ١٣٨٧هـ.

٢٤- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـــ التلخيص الحبير، المؤلف: لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، (د. م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، (د. م) الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢٦- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢٨- الثقات، لأبي حاتم ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٢٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: أبو سعيد العلائي (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٣٠- الجامع الكبير سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، (د. ط)، (١٩٩٨ م).

٣١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم عبد الباقي)، (د. م)، ط أولى، ١٤٢٢هـ.

٣٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، (د.ط)، (د. ت).

٣٣- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٣٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، الناشر: دار السعادة – مصر، (د. ط)، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٣٥- الدعوات الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٩م.

٣٦- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د. م)، (د. ط)، (د. ت).

٣٧- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – مَحَمَّد كامِل قره بللي، نشر: دار الرسالة العالمية، (د. م)، ط: الأولى، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

٣٨- سنن الترمذي = الجامع الكبير.

٣٩- سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٤٠- سنن الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبد الله الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) تحقيق: فواز أحمد، وخالد السبع، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤١- السنن الصغرى = المجتبى، للنسائي.

٤٢- السنن الصغير، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤٣- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٤٤- السنن الكبير، المؤلف: أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر، القاهرة، ط: أولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٤٥- سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجُنيد للإمام يحيى بن معين، المؤلف: ابن الجُنيد (ت هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة ط: الأولى سنة النشر: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٤٦- سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٤٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبي عبيد الآجري (ت هـ)، تحقيق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٨- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٤٩- شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن ابن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٠- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: الثانية، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م.

٥١- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، (د.م)، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

٥٢- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)، المحقق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد، بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: أولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٣- شمائل النبوة، المؤلف: أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، المحقق: ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الغرب الإسلامي، (د. م)، (د. ط)، (د. ت).

٥٤- صحيح ابن حبان = الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.

٥٥- صحيح البخاري = الجامع.

٥٦- صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، (د. ت).

٥٧- الضعفاء للبخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين الناشر: مكتبة ابن عباس، (د. م)، ط: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥٨- الضعفاء للعقيلي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ) تحقيق: الدكتور مازن السرساوي الناشر: دار ابن عباس — مصر ط: الثانية، ٢٠٠٨ م.

٥٩- الطبقات الكبرى، لابن سعد، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد (ت: ٢٣٠هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، (د. م)، ط: أولى، ١٩٦٨م.

٦٠- الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: أولى، ٢٠٠١م.

٦١- الطهور، للقاسم بن سلام (ت٢٢٤)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، الناشر: مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

٦٢- عدم وجود الحديث في كتاب الراوي، وأثره في إعلال الحديث، دراسة نظرية وتطبيقية عند الإمام أحمد، إعداد: د. عيد حسن حسن، حولية كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، بالقاهرة، العدد ٢٨، المجلد ٢٨، الجزء١، ٢٠١٥م، ص ٤٩٣ - ٦٥٠.

٦٣- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، لابن عمار (ت٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، (د. ط)، (د. ت).

٦٤- العلل الكبير للترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة- الرياض، ط الثالثة، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٦٦- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد (ت٢٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

٦٧- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد (ت٢٤١هـ)، رواية المَرُّوذِيّ وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي - الهند، ط: أولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٦٨- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، نشر: مؤسسة الجريسي- الرياض، ط الأولى، (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦).

٦٩- فضائل الصحابة، لأحمد (ت٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٧٠- الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو المشهور بأبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، المحقق: رجب بن عبد المقصود، توزيع: مكتبة الإمام الذهبي – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

٧١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٧٢- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٧٣- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، (د. م)، ط: الأولى، ٢٠٠٢م.

٧٤- المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٧٥- المجروحون، لأبي حاتم ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٧٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧٧- المحلى، لأبي محمد ابن حزم (ت٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٧٨- المحدث الفاصل، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٧٩- المدخل، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء، الكويت، (د. ط)، (د. ت).

٨٠- المدخل، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، اعتنى به: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر، دار المنهاج، بيروت، ط: أولى، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٧م.

٨١- مسائل الإمام أحمد وابن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج (ت٢٥١هـ)، تحقيق: خالد الرباط - وئام الحوشي - جمعة فتحي، الناشر: دار الهجرة، السعودية، (د. ط)، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

٨٢- مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هانئ عنه، المحقق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٨٣- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ت٢٧٥هـ)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله، الناشر: مكتبة ابن تيمية، (د. م)، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٨٤- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، المحقق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٨٥- مسند أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٨٦- مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي (ت: ٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث — جدة، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

٨٧- مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ) المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.

٨٨- مسند الإمام أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثانية (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

٨٩- مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ) المحقق: حسن سليم أسد، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٩٠- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة، (د. م)، ط: أولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٩١- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: ثانية، ١٤٠٣هـ.

٩٢- معجم أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي (ت: ٣٠٧هـ) المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٩٣- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

٩٤- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة (د. ط)، (د. ت).

٩٥- معرفة الرجال عن يحي بن معين، لابن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِز تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٦- معرفة الرجال، لابن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية ابن محرز، المحقق: محمد عمر الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

٩٧- معرفة الرجال، لابن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، بالقاهرة، (د. ط)، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٩٨- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، وآخرون، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٩٩- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

١٠٠- مقارنة الروايات، تأليف: إبراهيم اللاحم، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، ط: أولى، ١٤٣٣ هـ، ٢٠١٢م.

١٠١- المقنع في علوم الحديث، المؤلف: سراج الدين ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠٢- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، (د. ط)، (د. ت).

١٠٣- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال تحقيق: صبحي البدري السامرائي الناشر: مكتبة المعارف – الرياض ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٤- مناقب الإمام أحمد، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، (د. م)، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ.

١٠٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

١٠٦- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر (ت٨٥٢)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط: ثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٨م.

١٠٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: برهان الدين البقاعي (ت هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، (د. م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م.

١٠٨- النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: برهان الدين البقاعي (ت هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد، (د. م)، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.